



جيل السجون

شباب مصر من التظاهر
إلى السجون



منظمة العفو
الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2015

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2015

رقم الوثيقة: MDE 12/1853/2015

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي
جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو
الكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من
الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدون في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أنحاء العالم. وتنطوي المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيرها من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بآبحاث وحملات وأنشطة للدعائية وتحشد الجهد من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وبرعات أعضائها وأنصارها.



**منظمة العفو
الدولية**

قائمة المحتويات

5	ملخص
7	منهج البحث
8	من الاحتجاج إلى السجن
14	تهم ملقة وملحقات قضائية ذات دوافع سياسية
15	تزايد المحاكمات الجماعية
19	المحتجون يُسجنون والمسؤولون يُطلق سراحهم
20	النشطاء الشبان
20	أحمد ماهر، ومحمد عادل، وأحمد رومة
23	علاء عبد الفتاح
25	محمود محمد أحمد حسين
28	النشاط حقوق الإنسان
29	يارا سلام وسناء أحمد سيف
31	ماهينور المصري
33	أنصار "جماعة الإخوان المسلمين" أو الأشخاص الذين يعتقد أنهم من أنصارها
33	محمد سلطان
35	إبراهيم حلاوة
37	أبرار العناني ومنة الله مصطفى ويسرا الخطيب
38	حاتم أحمد زغلول علي
40	الخلاصة
42	توصيات

ملخص

جيل النشطاء المصريين الشبان، الذي تقدم الصفوف إبان الإطاحة بالحاكم القمعي حسني مبارك في 2011، يرثي الآن وراء القضايا. احتفت السلطات المصرية وشركاء مصر الدوليون على السواء بدور النشطاء الشبان في المظاهرات الحاشدة خلال "ثورة 25 يناير". أما الآن فقد أفسحت الاحتجاجات الضخمة المجال للاعتقال الجماعي، حيث أضحى "جيل التظاهر" في 2011 "جيل السجون" في 2015.

ففي غمرة حملة قمعية تستهدف بها السلطات معارضيها السياسيين وشهدت عمليات اعتقال واسعة النطاق، تسوّي السلطات بكل قسوة حساباتها مع الشبان البارزين الذين تحدوها قبل أربع سنوات ونصف في ميدان التحرير في القاهرة والشوارع في شتى أنحاء البلاد. وتحاول السلطات في الوقت نفسه، ضمان لا يستطيع الشبان تحديها في المستقبل.

ووقع الشبان من النشطاء وشخصيات المعارضة في إسار حملة على المعارضة بدأت بإدارة الرئيس محمد مرسي وقاده "جماعة الإخوان المسلمين" بعد عزل مرسي في يوليو/تموز 2013، ثم سرعان ما اتسع نطاقها ليشمل كل من يجرؤ على تحدي رواية السلطات للأحداث.

وتنقول السلطات إنها لم تتول السلطة عقب انقلاب عسكري، وإنما استجابت لإرادة الشعب المصري بعد احتجاجات حاشدة مناهضة لمرسي و"الإخوان المسلمين". وهي تواصل تأكيد أن الاحتجاجات السلمية على حكمها تهدد "أمن مصر واستقرارها".

ولم تنشر السلطات إحصاءات رسمية بخصوص أعداد المحتجزين، لكن التقديرات تشير إلى عشرات الآلاف، فحسب تقدير إحدى جماعات نشطاء حقوق الإنسان، احتجَ ما يربو على 41 ألف شخص أو وُجِّهَتُ إليهم تهم جنائية حتى مايو/أيار هذا العام (انظر الإطار، "نطاق حملة القمع").

ومن بين المحتجزين الآن شبان من شتى ألوان الطيف السياسي المصري. وقد قام هؤلاء الشبان والشابات بطائفة واسعة من الأدوار في السنوات التي مرت منذ انتفاضة 2011، من المشاركة في الحركات الشبابية والعمل مع منظمات حقوق الإنسان إلى الانضمام إلى إدارة محمد مرسي التي لم تدم طويلاً. وهم يتوارون بين نشطاء معروفين دولياً ومحامين يدافعون عن حقوق الإنسان وبين طلبة أُقي القبض عليهم مجرد أن ملابسهم عليها شعارات سياسية.

ووبررت السلطات المصرية حملتها القمعية بالزعم أنها تعيد "الاستقرار والأمن" إلى البلاد، مشيرة إلى زيادة في الهمجات التي تستهدف الجيش، وقوات الأمن، والمواطنين العاديين. لكنها لم تُبِّدِ كذلك أي تهاون مع المعارضة السلمية. وقد أصبح "قانون التظاهر"، الذي صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، طريقاً سريعاً إلى السجن. ويخضع القانون الاحتجاجات فعلياً للموافقة المسبقة من وزارة الداخلية، بينما يمنح قوات الأمن سلطة استخدام القوة المفرطة لفض أي مظاهرات تُنَظَّم دون تصريح والقبض على المشاركين فيها.

ومع احتجاز الآلاف الآن بتهم التظاهر دون تصريح، والمشاركة في أعمال عنف سياسي، وارتكاب جرائم تخل بالأمن العام، وهي تهم متطابقة لكل المحتجزين، صارت المحاكمات الجماعية من الملامح الثابتة لنظام العدالة الجنائية المصري. وقوضت مثل هذه المحاكمات، عملياً، الحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة، ومستقلة.

ونزيهه، حيث تصدر المحاكم أحكامها استناداً إلى أدلة لا تُدْكِرُ أو بلا أدلة.

وبينما سجنت المحاكم النشطاء بالعشرات أو المئات، أُخْلِيَتْ، في أغلب الحالات، ساحة قوات الأمن المسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مع تفاسخ النيابة العامة عن إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في حوادث قتل المتظاهرين أو أبناء التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة.

ونكث زعماء العام بالوعود التي قطعوها على أنفسهم بعد "ثورة 25 يناير" بدعم نشطاء مصر الشبان في دعوتهم إلى العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية. وبدلًا من ذلك تسابقت الدول على عقد صفقات تجارية مربحة وتزويد مصر بالأسلحة والعتاد على حساب حقوق الإنسان وحكم القانون.

وتحث منظمة العفو الدولية السلطات المصرية على وقف حملتها التي لا تكل على المعارضة، والإفراج فوراً عن كل من احتجَّ لمارسته سلبياً حقه في حرية التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات. وينبغي إلغاء "قانون التظاهر" الذي صار رمزاً للقمع.

وتحذر المنظمة كذلك شركاء مصر الدوليين من أنهم ما لم يتحركوا لمحاسبة السلطات على أفعالها، فلن يمنعها شيء من القضاء على الجيل الذي كانوا يشيدون به قبل بضعة أعوام فحسب. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق لأن شركاء مصر يرجحون في الوقت الراهن بعودة حكمتها إلى الصف الدولي، مكتفين بالتمتمة ببعض عبارات احتجاج على استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الوقت الذي يستأنفون فيه نقل المساعدات العسكرية والعتاد إلى مصر. والمطلوب من الدول التي تقول إنها تهتم بحقوق الإنسان في مصر هو، على أقل القليل، رسالة قوية وموحدة تعبر عن القلق، بما في ذلك التعبير عن هذا الموقف في "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة.

لقد أصبحت مصر، بعد مرور أربع سنوات ونصف على "ثورة 25 يناير"، دولة بوليسية أكثر مما كانت في أي وقت مضى. وبسجن شبان مصر بسبب مشاركتهم في احتجاجات، أو أنشطتهم السياسية، أو نشاطهم في مجال حقوق الإنسان، إنما تسحق السلطات مستقبل البلاد. وقد حان الوقت لوفاء زعماء العالم وشركاء مصر الدوليين بوعودهم لشبان مصر في 2011 وعدم السماح باستمرار حملة القمع التي تقوم بها السلطات دون اعتراض.

منهج البحث

يسلط هذا التقرير الموجز الضوء على رحلة 14 شاباً مصرياً من الاحتجاج إلى السجن، كي يوضح حملة القمع الأوسع نطاقاً. وهو يركز على الشبان الذين شاركوا في الاضطرابات السياسية إبان الانتفاضة في عام 2011 وفي الأعوام التي تلتها.

وبعض الأفراد الذين يتناولون هذا التقرير حالاتهم بالتفصيل نشطاء بارزون تودد إليهم شركاء مصر الدوليون، وكذلك صناع السياسة والرأي، في السنوات التي أعقبت انتفاضة 2011. لكن من بينهم كذلك شباناً مصرىين قُبض عليهم مجرد وجودهم بالصدفة في موقع الأحداث.

وتحدث المنظمة مع ممثلي المحتجزين، بما في ذلك، كلما أمكن، محاموهم، وأصدقاءهم، وأفراد أسرهم. ودرست المنظمة كذلك ملفات قضایاهم في الحالات التي أمكن فيها ذلك. ولا يهدف هذا التقرير الموجز إلى تقديم قائمة شاملة بكل الحالات التي تبعث على قلق منظمة العفو الدولية في مصر. فما من تقرير موجز يمكن أن يحيط بكل قضية مهمة أو أن يكون منصفاً للعدد الكبير من المحتجزين الآن في إطار الحملة على المعارضة في مصر.¹

"**وَالْأَهْمَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَنَّا رَأَيْنَا جِيلًا جَدِيدًا يَظْهَرُ -**
جِيلٌ يَسْتَخْدِمُ قَدْرَاتِهِ الإِبْدَاعِيَّةِ وَمَوَاهِبِهِ
وَالْتَّكْنُولُوْجِيَّا لِلْدُّعُوَّةِ إِلَى حُكُومَةٍ تَمْثِيلَ آمَالِهِ لَا
مَخَوْفَهُ؛ حُكُومَةٌ تَسْتَجِيبٌ لِتَطْلُعَاتِهِ غَيْرِ
الْمَحْدُودَةِ."

الرئيس الأمريكي باراك أوباما، فبراير/شباط 2011.²

¹ للاطلاع على تفاصيل بخصوص حالات الصحفيين المحتجزين انظر: منظمة العفو الدولية، "مصر: حبس الصحفيين أو إسناد التهم إليهم جراء تحديهم رواية السلطة للأحداث" (رقم الوثيقة: MDE 12/1573/2015)، 2 مايو/أيار 2015: <http://bit.ly/1DOLgUE>

² البيت الأبيض، تصريحات للرئيس بخصوص مصر، 11 فبراير/شباط 2011: <http://1.usa.gov/1IliIVX>

من الاحتجاج إلى السجن

"أتّيت إلى القاهرة لأنّصت، لاستمع لآمال
وتطّلّعات الشعب المصري... لقد وقفتم معًا
متضامنّين في ميدان التحرير. ونظمتم نشاطكم
من خلال فيسبوك، وتبادل الرسائل النصيّة من
خلال الهواتف المحمولة، ونشرتم رسائل عن
طريق الإنترنّت..."

³ الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، مارس/آذار 2011.

عاد المحتجون إلى الشوارع المرة تلو الأخرى منذ "ثورة 25 يناير" 2011 ليتحدون السلطات وقوى الأمن المصرية. وهزت المظاهرات الحاشدة حكومات وجذبت اهتمامًا دوليًّا حيث كان المحتجون يتصدرون لقمع مميت على أيدي الشرطة وفي بعض الحالات على أيدي قوات الجيش.

وقام الشبان المصريون بدور قيادي في الاحتجاجات الحاشدة. وينتمي هؤلاء النشطاء الشبان إلى كل مناحي الحياة والخلفيات السياسيّة. في بعضهم ينتمي إلى الحركات الشبابية التي ظهرت في مصر قبل انتفاضة 2011 التي أطاحت بالحاكم القمعي حسني مبارك. وبعضهم ينتمي إلى حركة حقوق الإنسان المصرية، أو الحركة العمالية، أو المعارضة السياسيّة. وبعض كذلك من أيدوا "جماعة الإخوان المسلمين". والواضح هو أن الشبان والشباب القادمين من الأحياء المحرمة أو من خلفيات اجتماعية أقل حظًا هم الذين دفعوا في غالب الحالات أكبر ثمن لنشاطهم، فقد كان أغلب من قُتلوا في انتفاضة 2011 شبانًا عاطلين يكافحون للعيش بكرامة أو إعالة أسرهم.⁴

وبينما تجمعت هذه الفئات المختلفة معاً في الانتفاضة التي استمرت 18 يومًا وانتهت بخلع حسني مبارك من السلطة في فبراير/شباط 2011، تعمق الاستقطاب السياسي في مصر باطراد في السنوات التالية.

³ خطاب الأمين العام للأمم المتحدة في "مركز ساقية الصاوي" الثقافي، بعنوان "الإنصات إلى الشعب، العالم العربي المتغير والأمم المتحدة" [حسب النص الذي كان معدًا للإلقاء]، 21 مارس/آذار 2011: <http://bit.ly/1LiZraL>

⁴ منظمة العفو الدولية، "مصر تنتقض: أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال "ثورة 25 يناير" (رقم الوثيقة: MDE 12/027/2011)، 19 مايو/أيار 2011: <http://bit.ly/1TwXYTN>

وفي عهد محمد مرسي تعرضت شخصيات المعارضة، بما في ذلك النشطاء الشبان، لحقوق جنائية وملحقات قضائية متزايدة بتهم التشهير بمسؤولين عموميين والإساءة إلى الدين. وأصبحت الملاحقات الجنائية باطراد وسيلة في أيدي السلطات لإخراج الانتقاد لحكمها.⁵

وبدأت الاحتجاجات الحاشدة الأولى المناهضة لحكم محمد مرسي في نوفمبر/تشرين الثاني 2012. وجاءت بعد أن أثار الرئيس أزمة سياسية بإصداره إعلاناً دستورياً يمنع القضاء من نظر الدعاوى القضائية المقدمة ضد قراراته أو الحكم في الطعون المقدمة في شرعية الجمعية التأسيسية المختلفة عليها التي كانت آنذاك تصوغ دستور مصر الجديد.

نطاق حملة القمع

لم تنشر السلطات المصرية إحصاءات رسمية بشأن أعداد الذين قُبض عليهم، والمحتجزين، واللاحقين قضائياً في إطار حملتها على المعارضة.

واحتجزت قوات الأمن ما لا يقل عن 16000 شخص، من بينهم 3000 من القيادات العليا والوسطى "لجماعات الإخوان المسلمين"، بحلول مارس/آذار 2014، حسب تقديرات مسؤولين حكوميين وأمنيين نشرتها وكالة أسوشيتد برس للأنباء. وعدلت الوكالة العدد في وقت لاحق، حسب تقديرات أحدث، إلى 22000.

غير أن بعض نشطاء حقوق الإنسان زعموا أن العدد الحقيقي أكبر كثيراً على الأرجح، وفي مايو/أيار 2014 نشروا قائمة تضم ما يزيد على 41 ألف شخص قُبض عليهم، أو وُجهت إليهم تهم رسمية، أو حُكم عليهم.

ومنذ ذلك الحين أصدرت المحاكم أحکاماً بالسجن أو الإعدام على مئات الأشخاص بسبب مزاعم مشاركتهم في احتجاجات وأعمال عنف سياسي. وأعلنت وزارة الداخلية أنها غيرت تصنيف بعض أقسام الشرطة إلى سجون، مع تعبير "المجلس القومي لحقوق الإنسان" أيضاً عن قلقه بخصوص عدم قدرة منشآت الاحتجاز الحالية على استيعاب أعداد المحتجزين.

وبررت السلطات القمع بالإشارة إلى زيادة العنف السياسي، بما في ذلك الهجمات التي تشنها جماعات مسلحة. ولا شك في أن مصر تتعرض لهجمات جماعات مسلحة قُتِل فيها مدنيون، من بينهم ثلاثة قضاة قُتِلوا في هجوم في أواسط مايو/أيار 2015، فضلاً عن مقتل ما لا يقل عن 600 من أفراد الأمن، وخصوصاً في شمال شبه جزيرة سيناء. لكن مثل هذه الهجمات يجب ألا تستغل ذريعة للذوس على حقوق الإنسان.

المصادر:

أسوشيتد برس، "حملة القمع في مصر تسفر عن أكبر عدد من المعتقلين في عشرات السنين"، 16 مارس/آذار 2014
<http://bit.ly/1mHhoEH>; و"ويكي ثورة":

"المجلس القومي لحقوق الإنسان"، التقرير السنوي العاشر، الصفحات 38 و39: <http://bit.ly/1JWvWhI>

⁵ منظمة العفو الدولية، "مزيد من الأشخاص يتعرضون للاتهام في إطار حملة القمع المتضاد على حرية التعبير والمعارضة"، 3 إبريل/نيسان 2013: <http://bit.ly/1QFoL1e>

ومع استمرار الاحتجاجات شهدت بشكل متزايد اشتباكات بين أنصار محمد مرسي ومعارضيه. وبلغ العنف ذروته في ليلة 5 ديسمبر/كانون الأول 2012 عندما وقعت معارك بين الجانبين في الشوارع المحيطة بالقصر الرئاسي المعروف باسم "قصر الاتحادية". وُجُرِحَ المئات وُقُتِلَ عشرة أشخاص على الأقل، أغلبهم من أنصار محمد مرسي كما ورد في توثيق منظمة العفو الدولية للحالات.⁶ وفي يونيو/حزيران 2013 تفجر الاستياء المتزايد من حكم الرئيس محمد مرسي و"جامعة الإخوان المسلمين" التي هيمن أنصارها وحلفاؤها على الحكومة، في صورة مظاهرات حاشدة جديدة في الشوارع. ونظم أنصار محمد مرسي مظاهرات مضادة. وكانت أغلب المظاهرات سلمية، لكنها شهدت في بعض الحالات اشتباكات مميتة متتابعة بين الجانبين لم تتدخل قوات الأمن لمنعها أو وقفها.⁷

وفي 3 يوليو/تموز 2013، أعلن الجيش المصري أنه عزل الرئيس محمد مرسي وحكومته من السلطة وقطع العمل بالدستور. وكان من بين الشخصيات العامة التي أيدت عزل الرئيس ممثلون للجيش، وقوات الأمن، والمعارضة السياسية، ومسؤولون دينيون، قالوا إن شرعية تحركهم تستند إلى "إرادة الشعب المصري". ومنذ ذلك الحين تتحدث السلطات المصرية بشكل متواتر عن "ثورة يوليو 2013" التي تقول إنها أزاحت محمد مرسي وإدارته من السلطة.

العنف في الاحتجاجات

وثقت فرق تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العفو الدولية حوادث عنف فردية قام بها أفراد خلال الاحتجاجات منذ يناير/كانون الثاني 2011، مثل إلقاء الحجارة، واستخدام القنابل الحارقة (كوكتيل مولوتوف)، والألعاب النارية، وكذلك طلقات الخرطوش. لكن رد قوات الأمن على مثل هذا العنف كان أبعد ما يكون عن التنااسب ويفتر إلى التمييز بين الأغلبية من المتظاهرين المسلمين والأفراد الذين يستخدمون العنف.

ووثقت منظمة العفو الدولية كذلك أعمال عنف مميتة بين أنصار الرئيس محمد مرسي ومعارضيه إبان عزله في يوليو/تموز 2013. ووُقعت اشتباكات بين أفراد مسلحين بنصال وأسلحة نارية. وفي مظاهرات تالية في شهر يوليو/تموز وأغسطس/آب 2013، هاجم بعض أنصار مرسي أيضاً وقتلوا بعض أفراد قوات الأمن، وأتلفوا مباني حكومية كما شنوا هجمات طائفية على تجمعات قبطية مسيحية.

ولا يفقد التجمع السلمي طبيعته السلمية تلقائياً إذا وقعت أعمال عنف متفرقة، أو فردية، وأي سلوك آخر غير قانوني من جانب بعض أفراد الحشد. وترى منظمة العفو الدولية أن حفظ النظام في التجمعات الحاشدة ينبغي دائماً أن يسترشد باعتبارات حقوق الإنسان. وإذا كان تجمع ما غير قانوني أو إذا وقعت انتهاكات طفيفة للقانون خلال تجمع سلمي فهذا لا ينبغي أن يؤدي بالضرورة إلى قرار بفضه.

كذلك إذا حاولت أقلية صغيرة تحويل تجمع سلمي إلى تجمع عنيف، فينبعي للشرطة أن تضمن تمكين من

منظمة العفو الدولية، "مقتل مزيد من المحتجين منذ مجيء الرئيس مرسي إلى السلطة"، مصر: تفشي الإفلات من العقاب: لم تتحقق العدالة لقتل "ثورة 25 يناير" حتى الآن (رقم الوثيقة: 2013/004/MDE 12)، 25 يناير/كانون الثاني 2013:
<http://bit.ly/1QFnes>⁶

⁷ منظمة العفو الدولية، "مصر: ازدياد المخاطر بتصاعد العنف بين الأطراف المتنازعة في مصر" (رقم الوثيقة: MDE 12/039/2013)، 25 يوليو/تموز 2013
<http://bit.ly/1FoOZOy>

يحتاجون سلبياً من مواصلة احتجاجهم، وألا تستغل أعمال العنف التي تقوم بها قلة من المتظاهرين ذريعة لتقيد أو عرقلة ممارسة الأغلبية لحقوقها. وينبغي ألا يُتَّحَّذ أي قرار بفض تجمع إلا كملاد آخر، وينبغي الحرص فيه على أن يتماشى مع مبئي الضرورة والتناسب؛ أي ألا يُتَّحَّذ إلا عندما يتبيّن أنه ما من وسيلة أخرى متاحة لحماية هدف مشروع وعندما يصل خطر العنف إلى مستوى يرجح كفته على كفّة حق الناس في التجمع. ويجب على قوات الأمن أن تعطي الأولوية للتسوية السلمية للنزاعات كوسيلة لتفادي تصاعدها.

وتدعو منظمة العفو الدولية دائمًا إلى تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. لكن في مثل هذه الحالات يقع على الادعاء العام عبء إثبات أن فرداً بعينه مسؤول عن عمل عنيف غير قانوني، أو أن فرداً محدداً حرض على ارتكاب الجريمة، أو شارك في التخطيط لتنفيذها، أو قدم لمرتكبها مساعدة عملية. أما في الواقع العملي، فقد استغلت السلطات هذه الأعمال من جانب قلة صغيرة لفرض قيود تعسفية على الحق في حرية التجمع ومعاقبة المئات من المحتجين الذين يتظاهرون سلبياً على أفعال القلة.

المصدر: "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء، أو الإعدام دون محاكمة، أو الإعدام التعسفي"، تقرير "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء، أو الإعدام دون محاكمة، أو الإعدام التعسفي" (وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/17/28، 23 مايو/أيار 2011)، الفقرة 42.

وبينما زعمت السلطات الجديدة أن شرعيتها مستمدّة من الاحتجاجات الحاشدة، ففي السنين اللتين مرتا منذ عزل مرسي أفسحت الاحتجاجات الحاشدة السبيل للاعتقال الجماعي. فقد بدأت السلطات حملة قمع شاملة تهدف إلى وقف الاحتجاجات وإخراج الأصوات المعارضة نهائياً. وقد بدأت الحملة بمحمد مرسي والأعضاء القياديين في "جماعة الإخوان المسلمين"، لكن رقعتها اتسعت وتجاوزتّهم في العامين اللذين مرا منذ 2013.

ومع استمرار اعتقال الأشخاص بات من الواضح أن السلطات لم تنس احتجاجات 2011 ولم تنس من نجحوا في الإطاحة بإدارة حسني مبارك. والآن يقع كثير من المحتجين الشبان الذين قاموا بدور في انتفاضة 2011 وأحداث السنوات التي أعقبتها في السجون مع الآلاف الذين سُجنوا لداعم دعمهم لـ محمد مرسي وـ "الإخوان المسلمين".

وشهدت موجة جديدة من عمليات الاعتقال بدأت في أوائل 2015 قيام قوات الأمن بالقبض على عشرات الأشخاص واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لفترات مطولة في ظروف قد تُعد في بعض الحالات احتفافاً قسرياً. وأفادت مجموعة النشطاء المعروفة باسم "الحرية للشجعان" بأنها وثّقت ما يزيد على 160 حالة من هذا النوع منذ إبريل/نيسان 2015، حيث لم تتمكن الأسر والمحامون من الاتصال بالمحتجزين فيما يربو على 60 حالة منها.⁸

وكان من بين من استُهْدِفوا عدة نشطاء من "حركة شباب 6 إبريل"، وهي حركة نشطاء شبابية ظهرت في السنوات التي سبقت انتفاضة 2011 ودعا أعضاؤها إلى إضراب عام في 11 يونيو/حزيران 2015. وُوجّهت إلى من أحيلوا إلى النيابة العامة بعد ذلك تهمة الانتقام إلى جماعة محظورة حيث أن القضاء كان قد حظر "حركة شباب 6 إبريل" (انظر أدناه). وأفادت "جماعة الإخوان المسلمين" من جانبها بأن قوات الأمن تلقى القبض على بعض أنصارها وتحتجزهم بمعزل عن العالم الخارجي.

⁸ انظر البيان في صفحة الجماعة على فيسبوك: <http://on.fb.me/1KjYW1H>

ومن بين من قُبِضَ عليهم في موجة عمليات الاعتقال الجديدة إسراء الطويل، وهي طالبة جامعية عمرها 23 عاماً تعتقد أسرتها أن قوات الأمن ألقت القبض عليها في القاهرة يوم 1 يونيو/حزيران 2015 مع اثنين من أصدقائها الذكور في إطار القبض على عشرات الشبان في المنطقة ذلك المساء.

وأبلغت قوات الأمن أفراد أسرة إسراء الطويل ومحاميها بشكل متكرر بأنها لا تتحجزها وظلوا 17 يوماً لا يعرفون شيئاً عن مكانها. وفي وقت كتابة هذا التقرير ترددت أنباء تفاصيل برصده وجود إسراء الطويل في سجن القناطر للنساء قرب القاهرة والعثور على اثنين من أصدقائها الذكور أيضاً في سجن طرة.

وأفادت أسرة إسراء الطويل بأنها كانت قد أُصْبِيَت برصاص قناص أطلق من مركبة مدرعة خاصة بالشرطة خلال الاحتفال بذكرى "ثورة 25 يناير" يوم 25 يناير/كانون الثاني 2014. وهي منذ ذلك الحين قعيدة كرسي ذي عجل لا تتحرك دونه.⁹

ومن بين الذين احتجزوا كذلك إسلام صلاح الدين عطيتو، وهو طالب في جامعة عين شمس اختفى من الحرم الجامعي يوم 19 مايو/أيار 2015 وُعِثِرَ عليه في مشرحة في اليوم التالي مصاباً بعدها بأعيرة نارية. ورغم طلب في كلية إسلام صلاح الدين عطيتو أنهم رأوا قبل اختفائه رجلاً مجهولاً يرتدي ثياباً مدنية، ويرافقه موظف في الكلية. يتحدث إليه أثناء أداء الطلاب لامتحان. وأعلنت وزارة الداخلية لاحقاً أن إسلام صلاح الدين عطيتو كان مطلوباً فيما يتصل بمقتل مسؤول بالشرطة وأن قوات الأمن رصده في "مخبيه" وقتله رمياً بالرصاص بعد أن بادر بإطلاق النار عليها.¹⁰

وجاءت حملة الاعتقال الجديدة في الوقت الذي تسعى فيه إدارة الرئيس عبد الفتاح السيسي لإعادة بناء العلاقات مع المجتمع الدولي. وقد أوضح الرئيس السيسي بجلاء أنه يعتبر المعارضة تهديداً لاستقرار مصر وأمنها. فعندما كان مرشحاً للرئاسة في مايو/أيار 2014 أبلغ محاوره في مقابلة بأنه يؤيد "قانون التظاهر" وأن "المظاهرات غير المسؤولة... ستسقط مصر".¹⁰

ورد الرئيس على الانتقادات الموجهة للسلطات خلال زيارة للعاصمة الألمانية برلين في أوائل يونيو/حزيران 2015. فقال في خطاب عام إن عزل مرسى جاء عقب انتفاضة شعبية ونفى أن إدارته تضيق الخناق على حقوق الإنسان. وكان الرئيس يلقي خطابه وألاف من أفراد المعارضة السياسية يقبعون في السجون.

"قانون التظاهر": طريق سريع إلى السجن

بموجب تشريع وقعه الرئيس المؤقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 أصبح من غير القانوني القيام بمظاهرة أو تنظيم أي تجمع عام آخر دون الحصول مسبقاً على تصريح من وزارة الداخلية، وهو ما يحظر عملياً أي احتجاج مناهض للحكومة. ويمنح "قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية" (القانون

⁹ "رابطة الدفاع عن حقوق إسلام عطيتو"، "تقرير بخصوص تعذيب إسلام صلاح الدين عطيتو وقتله على أيدي الشرطة المصرية": <http://on.fb.me/1G4Lbyx>; وبيان وزارة الداخلية: <http://bit.ly/1JbKqK9>

¹⁰ انظر النص والتسجيل المصور الخاص بال مقابلة بالعربية في أونا، 5 مايو/أيار 2014: <http://onaeg.com/?p=1648159>

107 لسنة 2013 المعروفة عموماً "بقانون التظاهر" (قانون التظاهر) قوات الأمن سلطات كاسحة تتيح لها فض أي مظاهرة سلمية أو تجمع عام غير مصرح به باستخدام القوة المفرطة.

وقد أصبح "قانون التظاهر" منذ صدوره في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 طريقة سريعة إلى السجن. وتطبق قوات الأمن سياسة تقوم على عدم التهاون مع أي احتجاجات وتفضي المظاهرات بمجرد أن يتجمع المحتجون، مستخدمة الهراوات، ومدافع المياه، والغاز المسيل للدموع، وطلقات الخرطوش. وألقت قوات الأمن التي تتتألف من قوات الأمن المركزي، والقوات الخاصة، والأفراد الذين يرتدون الثياب المدنية من المباحث الجنائية وجهاز الأمن الوطني، القبض على المحتجين بالعشرات، وكذلك على بعض المارة والصحفيين.

القيود الخانقة على حرية التجمع

يمنح القانون وزارة الداخلية سلطات تقديرية واسعة فيما يتعلق بالاحتجاجات. وهي تتطلب من منظمي الاحتجاج أن يقدموا الخطة الكاملة لأى تجمع لما يزيد على عشرة أشخاص إلى وزارة الداخلية قبل موعد الاحتجاج بثلاثة أيام على الأقل وقبل 24 ساعة على الأقل في حالة الاجتماعات التي تعقد في إطار الحملات الانتخابية. وينجح القانون وزارة الداخلية كذلك سلطة إلغاء المظاهرة أو تغيير مسارها، وهو ما يعني فعلياً عدم قيام أي مظاهرة إلا بموافقة مسبقة من الوزارة.

ويسمح القانون كذلك لوزارة الداخلية والمحافظين بمنع الاحتجاج كلياً في بعض الأماكن العامة، مثل الأماكن العامة الحبيطة بالقصور الرئاسية، والبرلمان، والوزارات، ومقار البعثات الدبلوماسية، والسفارات، ومباني المحاكم، والمستشفيات، والسجون، وأقسام أو نقاط الشرطة، والمناطق العسكرية، والموقع الأثرية. ويفرض القانون كذلك حظراً عاماً للاحتجاجات والاجتماعات العامة "ذات الطبيعة السياسية" في أماكن العبادة. ومنذ "ثورة 25 يناير" انطلقت كثير من مسيرات الاحتجاج بعد الصلاة في المساجد، وهو تقليد استمر أنصار محمد مرسي في اتباعه منذ عزله.

والمحتجون الذين يُدانون بمخالفة القانون عرضة للحكم عليهم بالسجن خمس سنوات والتغريم 100000 جنيه مصرى (13100 دولار أمريكي) كعقوبة قصوى.

ترخيص باستخدام القوة المميتة

ويمنح القانون كذلك قوات الأمن إطاراً قانونياً لاستخدام القوة المفرطة، بما في ذلك الأسلحة النارية، ضد المشاركين في احتجاج سلمي إذا رأت أنهم ارتكبوا "جريمة يعاقب عليها القانون". ويسمح القانون لقوات الأمن بتفريق المحتجين الذين يتظاهرون سلمياً لأسباب تتعلق بعدم الالتزام بمقتضيات القانون، بما في ذلك أسباب فضفاضة مثل تعطيل حركة المرور والتظاهر في أماكن العبادة.

وفضلاً عن ذلك، يمكن بموجب القانون استغلال أي عمل عنيف ترتكبه أقلية صغيرة من المحتجين، أو حتى فرد واحد، كمبرر قانوني لفض المظاهرة بأكملها. ويتيح القانون للشرطة استخدام الخرطوش والطلقات المطاطية لأغراض من بينها تفريق المحتجين المسلمين.

وبإضافة إلى ذلك يسمح القانون لقوات الأمن بالرد على استخدام الأسلحة النارية من جانب المحتجين "بوسائل تتناسب مع قدر الخطر المحدق بالنفس، أو المال، أو الممتلكات". وينتهك إدراج "المال والممتلكات" في هذا البند

القانون الدولي والمعايير الدولية التي لا تسمح لقوات الأمن باستخدام الأسلحة النارية إلا عندما يكون ذلك هو الوسيلة الوحيدة للدفاع ضد خطر الموت أو الإصابة البالغة الدائم.

ويُضاف "قانون التظاهر" إلى المجموعة الهائلة بالفعل من القوانين المصرية التي تقيد الحق في حرية التجمع السلمي، في انتهاك للالتزامات مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن بين القوانين الأخرى المماثلة "القانون 10 لسنة 1914" بشأن التجمعات والذي يعاقب بالسجن والتغريم كل من يمتنع عن تنفيذ الأمر بالتفريق من التجمعات العامة التي تضم أكثر من خمسة أشخاص بهدف الإخلال "بالسلم العام"؛ و"القانون 14 لسنة 1923" المتعلق بالاجتماعات العامة والمؤتمرات والذي يمنح قوات الأمن سلطة بلا ضابط ولا رابط لتفريق أي مظاهرة ترى أنها تخل " بالنظام العام".

وتعتبر منظمة العفو الدولية القيود التعسفية وسلطة استخدام القوة المفرطة الممنوحة لقوات الأمن بموجب "قانون التظاهر"، وغيرها من القوانين المماثلة التي تنظم التجمعات العامة، مخالفة بالتزامن مصر بضمان الحق في حرية التجمع السلمي بموجب المادة 21 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" وكذلك المادة 73 من الدستور المصري. وحيثت المنظمة السلطات المصرية بشكل متكرر على تعديل "قانون التظاهر" وغيرها من القوانين أو إلغائها كليا.

المصادر:

"مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين" الصادرة عن الأمم المتحدة و"مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون".

للاطلاع على تحليل للتشريعات الأخرى المتعلقة بالاحتجاجات، انظر: منظمة العفو الدولية، "4. قضية إصلاح الشرطة"، "وكلاء القمع: الشرطة المصرية وقضية الإصلاح" (رقم الوثيقة: MDE/2012/029)، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2012: <http://bit.ly/1K0wgKA>

تهم ملفقة وملحقات قضائية ذات دوافع سياسية

استهدفت النيابة العامة، وهي الهيئة الرسمية التي تتولى التحقيق في الجرائم وإحالتها إلى المحاكم، المحتجين بلا هدادة. وهي، في الواقع العملي، تحبس احتياطياً عشرات أو مئات المتهمين في كل قضية تتعلق بظاهرة، وتحتهم كل شخص مشتبه به "بالتظاهر دون تصريح" بالمخالفة "لقانون التظاهر" وقائمة من الجرائم الجنائية التي تتراوح من القتل والاعتداء على قوات الأمن إلى التخريب وتعطيل حركة المرور على الطرق.

وتهدف الملحقات القضائية فيما يبدو إلى إسكات المعارضة المستمرة في الشوارع وأصبحت ذريعة لاستخدامها السلطات لحبس معارضيها السياسيين.

وأبلغ محامو الدفاع منظمة العفو الدولية بأن النيابة في معظم الحالات لا تنسد التهم الموجهة إلى المتهمين الأفراد بأدلة مادية. وبدلًا من ذلك تعتمد النيابة في كثير من الحالات على إفادات أفراد قوات الأمن، ومحاضر الشرطة، وتحريات جهاز الأمن الوطني، لا أكثر.

ومن المعتاد ألا يولي أعضاء النيابة المُسؤولون عن التحقيقات اعتباراً يُدْرِكُ لتحديد المسؤولية الفردية عن الجرائم التي رُعِمَ ارتكابها. وفي كثير من القضايا التي درستها منظمة العفو الدولية حَمَلَت النيابة العامة عشرات، وأحياناً مئات، الأشخاص المُسؤولية عن السلوك غير القانوني المنسوب إلى بضعة أفراد خلال الاحتجاجات.

وفي بعض الحالات اعتمدت النيابة على القانون الذي يقرر للشركاء في جريمة نفس العقوبة الموقعة على مرتكبها أو يحملهم القدر نفسه من المسؤولية الجنائية لأنهم حرضوا على ارتكاب الجريمة أو سهّلوا ارتكابها.¹²

وفي الواقع العملي، أساءت النيابة العامة استخدام هذا القانون كي تتهم المحتجين أو المارة باعتبارهم شركاء في الجرائم التي ارتكبَت خال الاحتجاجات مجرد أنه رُعِمَ وجودهم في الموضع، لكن دون أي دليل مادي يثبت أنهم ارتكبوا جريمة جنائية. وفي قضيتي بارزتين في المنيا اتهمت النيابة مئات الأشخاص بأنهم شركاء في القتل الوحشي لاثنين من مسؤولي الشرطة وابن أحد ضباط الشرطة.¹³

وفي بعض القضايا المتعلقة بالاحتجاجات، وجهت النيابة العامة إلى بعض الأفراد تهمًا مثل إذاعة "معلومات كاذبة" بهدف الإخلال بالأمن القومي أو "إثارة الفتنة".¹⁴ وتحالَفَ مثل هذه التهم الجنائية التزامات مصر بموجب القانون الدولي. وبعضها يُحَرِّم سلوكاً يُتَعَّتِّبُ بالحماية باعتباره المارسة المشروعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، بموجب المادة 19 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". وبعض هذه التهم غامض، وفضفاض، ويختلف مبدأ مشروعية القانون الذي يقتضي أن تكون القوانين واضحة ودقيقة بدرجة كافية حتى يمكن للفرد أن يكيف سلوكه معها.

تزايد المحاكمات الجماعية

ومع إدراج عشرات أو مئات المتهمين في عرائض الاتهام أصبحت المحاكمات الجماعية باطراد ملحاً من ملامح نظام العدالة الجنائية في مصر. وعملياً، حدَت مثل هذه المحاكمات من حق المتهمين في دراسة الدعوى المقدمة عليهم وإعداد دفاع فعّال.

وفي كثير من الحالات أُجْرِيَت المحاكمات المتعلقة بالاحتجاجات أمام دوائر خاصة من محاكم الجنائيات أُنشِئَت للإسراع بنظر القضايا المتعلقة بالإرهاب والشؤون الأمنية.¹⁵ وعملياً، كانت مثل هذه المحاكم مستعدة لإدانة

¹² انظر قانون العقوبات المصري المواد 40-44 بشأن المسؤولية الجنائية المشتركة، والمادة 89 بشأن الانتماء إلى عصابة والمادة 95 بشأن "التحريض" على ارتكاب جرائم.

¹³ منظمة العفو الدولية، "محكمة مصرية تصدر حكماً بالإعدام على 37 شخصاً، وبالسجن المؤبد على 491 شخصاً" (رقم الوثيقة: MDE 12/023/2014)، 30 إبريل / نيسان 2014 (<http://bit.ly/1d3KZHF>); و"محكمة مصرية تصدر حكاماً بالإعدام ضد 183 شخصاً وأحكاماً بالسجن ضد خمسة" (رقم الوثيقة: MDE 12/038/2014)، 24 يونيو / حزيران 2014 (<http://bit.ly/1IQPiBK>).

¹⁴ انظر قانون العقوبات المصري المادة 80(د) بشأن "إذاعة أخبار أو بيانات كاذبة"; والمادتين 86 و 86 مكرر بشأن "الترويج للإرهاب" والمادة 102 بشأن "التحريض".

¹⁵ انظر على سبيل المثال، Aziz, Sahar, Carnegie Endowment for International Peace, *Egypt's Judiciary, Coopted*, 20 August 2014: <http://ceip.org/1IQLMau>

عشرات، أو حتى مئات المتهمين، بناء على أدلة مادية لا تُذَكَّر أو دون أدلة مادية استناداً إلى إفادات أفراد قوات الأمن وحدها. وكان القضاة مستعدين لقبول الأدلة المقدمة من النيابة على علاتها، برغم أنه كان معتاداً أن يعترض ضباط الأمن عند مناقشة أقوالهم بأنهم لا يستطيعون تذكر التفاصيل بخصوص المتهمين الأفراد.

الحق في محاكمة عادلة

بموجب الدستور المصري

يقرر الدستور المصري بعض الضمانات التي تهدف إلى منع الاعتقال التعسفي كما يكفل بعض ضمانات المحاكمة العادلة. فالمادة 54 تحظر التحقيق مع شخص إلا في حضور محامي وتمتنح الأشخاص المشتبه بهم المحبوسين احتياطياً الحق في الطعن في قرارات جسدهم أمام محكمة.

وتقرر المادة 96 أن المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته في محاكمة عادلة تضمن له حقه في الدفاع عن نفسه. وتكفل المادة 98 حق المتهم في الدفاع عن نفسه بنفسه أو بالوكالة.

بموجب قانون الإجراءات الجنائية

اقترحت الحكومة أخيراً تعديلات لقانون الإجراءات الجنائية من شأنها أن تحد من حق المتهمين في استدعاء شهود للدفاع أو مناقشة شهود الادعاء سواء بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم. ومن شأن الاقتراحات، كما أعلنتها مجلس الوزراء في أواسط فبراير/شباط 2015، أن تمنح القضاة سلطة عدم الاعتداد بإفادات الشهود. وانتقد نشطاء بارزون في مجال حقوق الإنسان ونقابة المحامين المصريين المقترنات. ولم يكن الرئيس السيسي قد وقع المشروع ليصيّر قانوناً نافذاً المفعول وقت كتابة هذا التقرير.

بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"

تقرر المادة 9(1) أن لكل فرد الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفيأً. وتقرر المادة كذلك أن لكل شخص حُرِم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة، لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.

وتقتضي المادة 14 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" بأن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وعلنية من قبل محكمة مختصة، ومستقلة، وحيادية منشأة بحكم القانون.

وتتضمن المادة 14 كذلك حق كل متهم بارتكاب جريمة في أن يُعَتَّر بريئاً إلى أن يثبت عليه الجرم قانوناً.

وبالإضافة إلى ذلك لكل متهم الحق في أن يُعطَى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه؛ وأن يحاكم دون تأخير لا مبرر له؛ وأن يحاكم حضورياً، وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام من اختياره.

وبموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" لكل متهم الحق في أن يناقش شهود الاتهام، بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود التفوي ومناقشتهم.

المصادر:

اليوم السابع: "ناصر أمين: تعديل قانون الإجراءات الجنائية سيقتل العدالة في مصر"، 19 فبراير/شباط 2015
<http://bit.ly/1Diqoby>

"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، المادة 9(1) و(4)؛ والمادة 14(1) و(2) و(3).

وفي بعض القضايا البارزة التي وثقتها منظمة العفو الدولية، تعمدت المحاكم تقويض حق المتهمن في محاكمة عادلة عن طريق منعهم من الاطلاع على أدلة أساسية، أو بعرقلة حضور المتهمن أو محاميهم للجلسات، أو حتى بتهديد المحامين والشهود.

وشكا محامو الدفاع من أن السلطات أخرت حصولهم على ملفات القضايا ومنعتهم من الاطلاع على أدلة حيوية ومعلومات بخصوص القضايا.

وفي بعض الحالات غيرت المحاكم موعد الإجراءات ومكانها دون إعلام محامي الدفاع. وفي إحدى الحالات، خلال محاكمة الناشطين بارا سلام وستاء سيف وأخرين من زعم مشاركتهم في احتجاج في القاهرة في يونيو/حزيران 2014، غيرت المحكمة مكان الجلسة دون أن تبلغ محامي المتهمن وأسرهم، الأمر الذي جعلهم يهربون 25 كيلومتراً من مصر الجديدة إلى حلوان للحاق بموعدها.

وفي حالة أخرى، خلال محاكمة الناشط البارز علاء عبد الفتاح ومحتجين آخرين في يونيو/حزيران 2014، انعقدت المحكمة في القاهرة قبل المقرر بنصف ساعة ثم حاكمت المتهمنين غيابياً وحكمت عليهم بالسجن مدةً طويلة. وألقت قوات الأمن بعد ذلك القبض على علاء عبد الفتاح ومتهمين آخرين عندما وصلوا لحضور الجلسة قبل الموعد المقرر.

وفي بعض الحالات أجرت المحاكم المصرية محاكمات شديدة الجور انتهت فيها بطريقة منهجية ضمانات المحاكمة العادلة المكفولة في الدستور وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتتجسد قصور نظام العدالة في مصر في قضيتي أمام محكمة جنح المنيا في مارس/آذار وإبريل/نيسان 2015 أحالت فيها المحكمة، بعد بضع جلسات قصيرة، أوراق ما يربو على 1200 شخص إلى المفتى تمهيداً للحكم عليهم بالإعدام. وبعد استئناف دولي حكمت المحكمة بالإعدام على 37 متهمًا في إحدى القضيتيين وعلى 183 متهمًا في القضية الأخرى. وألغت محكمة النقض، وهي أعلى محكمة في مصر، الحكمين لاحقاً.

وفي بعض الحالات، تعرض محامو الدفاع الذين احتجوا على قرارات المحكمة أيضاً للتهديد والترهيب. فخلال إحدى المحاكمتين في محافظة المنيا في مارس/آذار، 2014، أمر رئيس المحكمة الحراس المسلحون بتطويق محامي الدفاع بعد أن دعوه للتحني عن نظر القضية. وخلال محاكمة المحتج والناشط السياسي المعروف أحمد دومة، أحال رئيس المحكمة محامي الدفاع إلى النيابة للتحقيق معهم بتهمة اذراء المحكمة بعد أن احتجوا على قراراته.

وأثارت المحاكمات الجماعية كذلك بوعث قلق تتعلق بنقل المتهمنين وإيجاد أماكن تسع أعدادهم الكبيرة. فمع افتقار المحاكم في أغلب الحالات إلى القاعات التي تستوعب محكمة عشرات أو مئات المتهمنين في القضية الواحدة، وعدم استعداد قوات الأمن في كثير من الحالات لنقل المتهمنين من السجون إلى المحاكم، عُقدت المحاكمات بشكل متزايد في أكاديميات الشرطة، وخصوصاً في "معهد أمناء الشرطة" داخل منطقة سجون طرة. وقوضت مثل هذه

الإجراءات مبدأ افتراض براءة المتهم إلى أن تثبت إدانته قانوناً. عملياً، لا يُسمح للأسر والجمهور بدخول مجمع المحكمة، حيث لا يصدر لهم المسؤولون التصاريح الالزامية في انتهاء الحكم في محاكمة علنية.

وفي المحاكمات التي أقيمت في "معهد أمناء الشرطة" بجوار سجن طرة، أقام المسؤولون قفصاً من زجاج داكن اللون يمنع المتهمين من سماع الإجراءات أو التخاطب مع ممثليهم القانونيين ما لم يسمح رئيس المحكمة لهم بذلك.

ويفتقر المحتجزون الآن في مصر على ذمة قضايا الاحتجاج أو النشاط السياسي إلى أي فرصة تُذكَر لنيل محاكمة عادلة. فهم عرضة للمحاكمة بتهم ملقة لا تؤيدها أدلة مادية وبموجب قوانين تقييد حرية التجمع والتعبير تعسفيًا ولا تتفق مع القانون الدولي. وفي كثير من الحالات الفردية التي وثقتها منظمة العفو الدولية والمعروضة أدناه، لم تتحترم المحاكم كذلك حق المتهمين في اتباع الإجراءات الواجبة. لقد أصبح نظام العدالة الجنائية أداة لخنق المعارضة السلمية وإخراج الأصوات المعارضة بدلاً من أن يطبق العدالة بنزاهة وحيادية.

المحتاجون يُسجّنون والمسؤولون يُطلق سراحهم

رفضت السلطات باستمرار الانتقادات الموجهة إلى النيابة العامة ونظام المحاكم على أنه "تدخل في شؤون القضاء" وتعدي على "سيادة" مصر. أما في الواقع العملي، فقد لاحقت النيابة العامة منتقدي الحكومة والمعارضين السياسيين بينما تجاهلت في أغلب الحالات انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المسؤولون وقوات الأمن.

فالتباین صارخ بين آلاف المحتاجين الذين أحالتهم النيابة العامة إلى المحاكم وبين بضعة من أفراد قوات الأمن لحقوا قضائياً بسبب انتهاكات حقوق الإنسان منذ يناير/كانون الثاني 2011. ومع عدم قدرة النيابة العامة على إجراء تحقيقات مستقلة أو عدم استعدادها للقيام بذلك، يعني المحتاجون الذين تظاهروا سلمياً بينما يُطلق سراح الموظفين المسؤولين عن أعمال تعذيب والقتل غير مشروع.¹⁶

وتبقى الحقيقة هي أنه لم تُوجه تهم جنائية إلى واحد من أفراد قوات الأمن أو المسؤولين العموميين فيما يتعلق بموت مئات المحتاجين في ميداني رابعة العدوية والنهضة يوم 14 أغسطس/آب 2013، برغم الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية وجماعات أخرى على أن قوات الأمن استخدمت القوة بشكل تعسفي ومفرط.¹⁷ وحكمت المحاكم كذلك بالسجن والإعدام على المحتاجين بالمئات بينما برأت المسؤولين في عهد مبارك من تهم الاشتراك في قتل مئات المحتاجين خلال انتفاضة 2011.

وتعرض شهود العيان الذين شهدوا على انتهاكات حقوق الإنسان أيضاً لتجويه تهم جنائية إليهم بهدف ترهيبهم وإخراهم. ففي مارس/آذار 2015، وجهت النيابة العامة إلى 17 من شهود العيان على قتل نشطة عمرها 32 عاماً تدعى شيماء الصباغ على أيدي قوات الأمن خلال احتجاج سلمي يوم 24 يناير/كانون الثاني 2015 تهمة "التظاهر دون تصريح". وكان من بينهم المدافعة البارزة عن حقوق الإنسان عزة سليمان التي أبلغت منظمة العفو الدولية أنها شاهدت الحادث من مقهى قريب. وبرأت محكمة في القاهرة المجموعة من التهم المنسوبة إليهم في مايو/أيار 2015، لكن القضية ما زالت مفتوحة حيث استأنفت النيابة العامة الحكم.

وفي قضية منفصلة حكمت محكمة في 11 يونيو/حزيران 2015 بسجن أحد ضباط الشرطة 15 عاماً بعد أن أدانته بالتسبيب في قتل شيماء الصباغ. وتمثل القضية نموذجاً نادراً لمحاسبة أحد أفراد قوات الأمن على انتهاك حقوق الإنسان، لكن النيابة العامة لم تتهم الضابط بالقتل، بل وجهت إليه تهمة "ضرب أفضى إلى موت"، وهي تهمة عقوبتها أقل من تهمة القتل.

¹⁶ منظمة العفو الدولية، "مقتل مزيد من المحتاجين منذ مجيء الرئيس مرسي إلى السلطة"، مصر: "تفشى الإفلات من العقاب: لم تتحقق العدالة لقتل "ثورة 25 يناير" حتى الآن" (رقم الوثيقة: 2013/004/MDE 12)، 25 يناير/كانون الثاني 2013 <http://bit.ly/1QFnes4> 2013

¹⁷ منظمة العفو الدولية، "مصر: يجب على قوات الأمن أن تمارس ضبط النفس عقب تهورها في التعامل أمنياً مع أحد الاحتجاجات العنفية، 23 أغسطس/آب 2013" (رقم الوثيقة: 2013/046/MDE 12)، 16 أغسطس/آب 2013 <http://bit.ly/1G6xHCF>

النشاط الشبان

كان بعض نشطاء الحركات الشبابية في مصر من بين أول من سُجنوا لتحديهم قانون التظاهر. ومن بينهم بعض النشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان المعروفين الذين احتجوا بشكل متكرر منذ انتفاضة 2011 للمطالبة بإصلاح الحكومة، والقضاء، وقوات الأمن، بما في ذلك أشخاص من كل الاتجاهات السياسية في مصر من نشطاء اليسار إلى أنصار جماعة الإخوان المسلمين.

وتضيق السلطات على مثل هذه الحركات الشبابية منذ يوليو/تموز 2013. ومن بينها "حركة شباب 6 إبريل"، وهي جماعة نشطاء شُكِّلت لدعم عمال مضربين وساعدت في تنظيم الاحتجاجات الحاشدة التي أطاحت بحسني مبارك من السلطة في فبراير/شباط 2011.

وقررت محكمة في إبريل/نيسان 2014 حظر أنشطة "حركة شباب 6 إبريل" بعد أن قضت بأنها ارتكبت جريمة "التخابر" وقبلت تمويلاً أجنبياً دون تصريح من الحكومة، حسبما أفاد حكم المحكمة الذي أطلعت عليه منظمة العفو الدولية. وكان الحكم يهدف، فيما يبدو، إلى إخراص انتقاد "حركة شباب 6 إبريل" المتواتر للسلطات. وأفادت الحركة بالقبض على مزيد من أعضائها بعد أن دعت إلى إضراب عام في أواسط يونيو/حزيران 2015.

وتنظر النيابة العامة حالياً في دعوى منفصلة ضد "حركة شباب 6 إبريل" أقامتها محام مؤيد للحكومة يتهم فيها الحركة بأنها "تنظيم إرهابي".

أحمد ماهر، ومحمد عادل، وأحمد دومة

"هل لدى السلطات المصرية أي فكرة عن عواقب إغلاق المجال السياسي السلمي أو عواقب تقييد حرية التعبير والتظاهر السلمي؟"

أحمد ماهر، رسالة من السجن أطلعت عليها منظمة العفو الدولية

كان أحمد ماهر (34 عاماً)، ومحمد عادل (35 عاماً)، وهما من زعماء الحركة الشبابية، والنشاط السياسي أحمد دومة (35 عاماً) أول من سُجنوا لتحديهم "قانون التظاهر". وهم يقضون حكماً بالحبس ثلاث سنوات أصدرته محكمة للجناح في ديسمبر/كانون الأول 2013.

ويقضي أحمد دومة كذلك حكماً بالسجن المؤبد صدر في قضية أخرى تتعلق بالاحتجاج في فبراير/شباط 2015، إضافة إلى حكم بالسجن ثلاثة سنوات بتهمة ازدراء المحكمة.

وأحمد ماهر ومحمد عادل من الشخصيات القيادية في "حركة شباب 6 إبريل"، أما أحمد دومة فهو مدون ومتحج

معـروف.

وأـلقت قـوات الـأـمن القـبـض عـلـى أـحمد مـاهـر دـاخـل مـحـكـمة عـابـدـين لـلـجـنـح فـي 30 نـوـفـمـبر / تـشـريـنـ الثـانـي 2013، عـنـدـمـا سـلـم نـفـسـه إـلـى الـنـيـاـبـة لـلـتـحـقـيق مـعـه فـي مـزـاعـم مـشـارـكـتـه فـي اـحـتـاجـاج غـير مـصـرـح بـه عـلـى "قـانـون التـظـاهـر" فـي 26 نـوـفـمـبر / تـشـريـنـ الثـانـي 2013 (انـظـر "علـاء عبدـ الفتـاح").

وـبـينـما كـانـت الـنـيـاـبـة تـحـقـق مـعـ أـحمد مـاهـر دـاخـل مـبـنـى الـمـحـكـمة اـشـتـبـكـت قـوات الـأـمن مـعـ أـنصـارـه الـذـين كـانـوا يـحـتـجـون فـي الـخـارـج.

وـأـلـقـت قـوات الـأـمن القـبـض عـلـى أـحمد دـوـمـة فـي مـنـزـلـه يـوـم 3 دـيـسـمـبـر / كـانـونـ الـأـوـل 2013، مـتـهـمـاً إـيـاـهـ بـالـمـشـارـكـة فـي أـحـدـاثـ الـعـنـفـ الـتـي وـقـعـتـ خـارـجـ مـبـنـىـ الـمـحـكـمةـ. وـأـبـلـغـ مـحـاـمـوـ الـدـافـعـ مـنـظـمـةـ الـعـفـوـ الـدـولـيـةـ بـأـنـ أـحمد دـوـمـةـ كـانـ دـاخـلـ مـبـنـىـ الـمـحـكـمةـ أـثـنـاءـ الـاشـتـبـاكـاتـ.

وـأـلـقـت قـوات الـأـمن القـبـض عـلـى مـحـمـد عـادـل يـوـم 18 دـيـسـمـبـر / كـانـونـ الـأـوـل 2013 خـلـالـ مـدـاهـمـةـ "لـلـمـرـكـزـ الـمـصـرـيـ لـلـحـقـوقـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـاجـتـمـاعـيـ" حـيـثـ كـانـ يـعـمـلـ مـتـطـوـعاـ. وـأـبـلـغـ النـشـطـ مـحـاـمـيـهـ بـأـنـ قـواتـ الـأـمنـ أـخـذـتـهـ إـلـىـ مـكـانـ غـيرـ مـعـلـومـ حـيـثـ اـعـتـدـتـ عـلـيـهـ بـالـضـربـ. وـاحـتـجـزـتـهـ بـمـعـزـلـ عـنـ الـعـالـمـ الـخـارـجـيـ حـتـىـ يـوـمـ مـحاـكـمـتـهـ فـيـ 22 دـيـسـمـبـر / كـانـونـ الـأـوـل 2013. وـأـبـلـغـ شـهـودـ عـيـانـ الـمـحـكـمةـ فـيـ وـقـتـ لـاحـقـ بـأـنـ مـحـمـدـ عـادـلـ كـانـ يـحـاـولـ تـهـدـيـةـ الـمـحـتـجـينـ وـلـمـ يـشـارـكـ فـيـ الـعـنـفـ.

وـأـدـانـتـ مـحـكـمةـ جـنـحـ عـابـدـينـ الرـجـالـ الـثـلـاثـةـ، فـيـ 22ـ يـانـيـرـ /ـ كـانـونـ الثـانـيـ 2013ـ، بـالـمـشـارـكـةـ فـيـ "مـظـاهـرـةـ غـيرـ مـصـرـحـ بـهـاـ"ـ حـولـ مـبـنـىـ الـمـحـكـمةـ، فـضـلـاـ عـنـ "الـاعـتـدـاءـ عـلـىـ قـواتـ الـأـمنـ، إـلـافـ مـمـتـكـاتـ عـامـةـ، وـالـإـخـلـالـ بـالـنـظـامـ الـعـامـ".

وـقـضـتـ مـحـكـمةـ بـحـسـبـهـمـ ثـلـاثـ سـنـوـاتـ مـعـ الشـغـلـ وـتـغـرـيـمـهـمـ 50000ـ جـنـيـهـ مـصـرـيـ (6500ـ دـولـارـ أـمـريـكيـ)ـ مـعـ الـخـضـوعـ لـلـمـراـقـبـةـ ثـلـاثـ أـعـوـامـ بـعـدـ اـنـتـهـاءـ مـدـةـ الـعـقـوبـةـ.

وـأـيـدـتـ مـحـكـمةـ لـلـجـنـحـ الـمـسـتـأـنـفـةـ إـدـانـتـهـمـ يـوـمـ 7ـ إـبـرـيلـ /ـ نـيـسـانـ 2014ـ. وـخـلـالـ جـلـسـةـ الـاستـئـنـافـ أـبـلـغـ مـحـمـدـ عـادـلـ وـأـحمدـ دـوـمـةـ رـئـيـسـ الـمـحـكـمةـ بـأـنـهـمـ تـعـرـضـاـ لـلـضـربـ عـلـىـ أـيـديـ قـواتـ الـأـمنـ فـيـ زـنـزـانـةـ اـحـتـجـازـ بـالـمـحـكـمةـ بـعـدـ أـنـ طـلـبـاـ مـنـ حـرـاسـهـمـاـ فـكـ الـقـيـودـ الـحـدـيدـيـةـ. وـأـيـدـتـ مـحـكـمةـ الـنـقـضـ، وـهـيـ أـعـلـىـ مـحـكـمةـ فـيـ مـصـرـ إـدـانـتـهـمـ فـيـ 27ـ يـانـيـرـ /ـ كـانـونـ الثـانـيـ 2015ـ.

وـبـسـجـنـ اـثـنـيـنـ مـنـ الـأـعـضـاءـ الـقـيـادـيـنـ فـيـ "ـحـرـكـةـ شـبابـ 6ـ إـبـرـيلـ"ـ وـشـخـصـيـةـ مـعـرـوفـةـ فـيـ حـرـكـةـ الـاحـتـاجـاجـ، بـدـتـ السـلـطـاتـ عـازـمـةـ عـلـىـ أـنـ تـظـهـرـ لـلـنـشـطـاءـ الـشـبـانـ وـالـشـخـصـيـاتـ الـشـابـةـ فـيـ الـمـعـارـضـةـ أـنـهـاـ مـسـتـعـدـةـ لـفـرـضـ "ـقـانـونـ التـظـاهـرـ"ـ الـجـدـيدـ بـلـاـ هـوـادـهـ.

وـفـيـ الـأـسـابـيعـ وـالـشـهـورـ الـتـيـ تـلـتـ القـبـضـ عـلـىـ أـحـدـ مـاهـرـ، وـمـحـمـدـ عـادـلـ، وـأـحمدـ دـوـمـةـ، وـسـعـتـ السـلـطـاتـ نـطـاقـ حـمـلـتـهـ، الـتـيـ كـانـتـ حـتـىـ ذـلـكـ الـوقـتـ تـرـكـزـ إـلـىـ حدـ بـعـيـدـ عـلـىـ الـأـشـخـاصـ الـذـينـ يـُرـعـمـ أـنـهـمـ أـنـصـارـ لـمـحـمـدـ مـرسـىـ،ـ مـوـضـحـةـ أـنـهـاـ لـنـ تـقـبـلـ مـزـيدـاـ مـنـ الـمـظـاهـرـاتـ أـوـ الـمـعـارـضـةـ أـيـاـ كـانـ مـصـدـرـهـ.

يـقـضـيـ أـحمدـ دـوـمـةـ أـيـضـاـ حـكـماـ آخـرـ بـالـسـجـنـ الـمـؤـبـدـ بـتـهـمـةـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ أـعـمـالـ عـنـفـ وـقـعـتـ خـلـالـ اـحـتـاجـاجـاتـ فـيـ دـيـسـمـبـرـ /ـ كـانـونـ الـأـوـلـ 2011ـ.

"أحداث مجلس الوزراء"

وكان متظاهرون اعتصموا أمام مقر مجلس الوزراء في وسط القاهرة احتجاجاً على "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" الذي حكم مصر في الأشهر التي أعقبت خلع حسني مبارك. وأدت اشتباكات بين الجيش والمحتجين بدأ في 16 ديسمبر/كانون الأول 2011 إلى أعمال عنف استمرت خمسة أيام وأسفرت عن وفاة 17 على الأقل من المحتجين فضلاً عن إصابة المئات.¹⁸ وأسفر العنف كذلك عن إلحاق أضرار بعده من المباني العامة، من بينها مقر مجلس الوزراء والمجمع العلمي المصري.

وألقت قوات الجيش القبض على مئات من المحتجين وتعرض كثير منهم للتعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة في الحجز. وقد صارت تلك الاحتجاجات بعد ذلك رمزاً للحكم العسكري القمعي بعد أن ظهرت تسجيلات تصور بعض الجنود وهم يضربون امرأة من المحتجين في الشارع ثم يكشفون ملابسها وهي ممددة على الأرض لتعريها ¹⁹ صديريتها.

ووجه قاض للتحقيق عُيِّن للتحقيق في الحادث في مايو/أيار 2012 إلى مئات المحتجين تهمة "إقامة تجمع يهدد السلم العام بهدف الاعتداء على قوات الجيش والشرطة" وتهماً آخر، من بينها تعطيل حركة المرور، وحيازة مواد دون ترخيص تُستَخدَم في الاعتداء على الأشخاص، وإلقاء الحجارة والقنابل الحارقة (زجاجات كوكيل مولوتوف) على المباني العامة. ولم تُتحمَّل التحقيقات أي فرد من الجيش المسؤولية عن الوفيات والإصابات بين المحتجين. واستمرت المحاكمة بعد ذلك خلال الاضطرابات السياسية التي حفلت بها فترة العاشر من رمضان والنصف عام التالية.

وقضت محكمة جنح القاهرة في 4 فبراير/شباط 2015، بسجن أحمد دومة 25 عاماً للدور الذي زُعم قيامه به في الاحتجاجات كما غرمته 17 مليون جنيه مصرى (2.2 مليون دولار أمريكي). واحتج محامو الدفاع قائلين إن المحاكمة كانت شديدة الجور.

وكانة النيابة العامة اتهمت النشط بالاعتداء على المباني الحكومية وقوات الأمن وإشعال النار في المجمع العلمي المصري خلال المظاهرات.

وحكمت المحكمة أيضاً بالسجن المؤبد على 229 آخرين والسجن عشر سنوات على 39 طفلاً (دون سن الثامنة عشرة) بنفس التهم غيابياً، كما أفادت وسائل الإعلام الرسمية. ومن بين الذين حُكِمُ عليهم بالسجن المؤبد امرأة تعرضت للضرب على أيدي أفراد الجيش أثناء فضهم للمظاهرات. وقد حُكِمَ عليها غيابياً.

وانسحب محامو أحمد دومة من القضية في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 بعد أن رفضت المحكمة ضم أدلة أساسية إلى ملف القضية، من بينها إفادات ضد قوات الأمن في الحادث نفسه.

وأحال رئيس المحكمة كذلك بعض أفراد فريق الدفاع عن أحمد دومة إلى النيابة بتهمة ازدراء المحكمة بعد أن

¹⁸ 3. قمع اعتصام مجلس الوزراء، وحشية بلا عقاب ولا رادع: الجيش المصري يقتل المحتجين ويعذبهم دون محااسبة (رقم الوثيقة: MDE 12/017/2012)، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2012: <http://bit.ly/1G6xIGt> (وحشية بلا عقاب ولا رادع)

¹⁹ 5. العنف الجنسي والعنف بسبب النوع ضد الناشطات" (وحشية بلا عقاب ولا رادع).

احتـجـوا عـلـى قـرـاراتـه.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2014، عاقب رئيس المحكمة أحمد دومة بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه 10000 جنيه مصرى (1300 دولار أمريكي) بعد أن اتهمه بازدراء المحكمة لأنه سأله رئيس المحكمة عن حسابه على فيسبوك خلال الجلسة.

وفي فبراير/شباط 2015، هدد رئيس المحكمة، عند إصدار الأحكام، بمعاقبة أحمد دومة بالسجن ثلاث سنوات أخرى بعد أن صفق للحكم ساخراً، كما يظهر في تسجيل مصور لجلسة المحكمة.

ويقضي أحمد دومة الآن عقوبات إجمالية مدتها 31 عاماً بعد أن صدر عليه حكمان بالسجن ثلاث سنوات وحكمأً بالسجن المؤبد (25 عاماً).

علاء عبد الفتاح

"النـظـام فـي مـصـر يـشـن حـربـاً عـلـى الشـبـاب الـذـين يـجـرـؤـون عـلـى الـحـلـم بـمـسـتـقـبـل مـشـرـق لـهـم وـلـبـلـدـهـم".

أسرة علاء عبد الفتاح وسناء سيف في تصريح لنظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2015

يقضي النـشـطـ المـعـارـضـ الـبـارـزـ عـلـاءـ عـبـدـ الفتـاحـ (33ـ عـاـمـاـ) حـكـمـاـ بـالـسـجـنـ خـمـسـ سـنـوـاتـ لـمـشـارـكـتـهـ فـيـ اـحـتـاجـاجـ. وـقـضـتـ مـحـكـمـةـ جـنـايـاتـ الـقـاهـرـةـ بـسـجـنـهـ فـيـ فـبـرـاـيـرـ/ـشـبـاطـ 2015ـ بـعـدـ أـدـانـتـهـ بـقـيـادـةـ اـحـتـاجـاجـ أـمـامـ مـقـرـ مـجـلـسـ الشـورـىـ فـيـ نـوـفـمـبـرـ/ـتـشـرـيـنـ الثـانـىـ 2013ـ.

وـكـانـ عـلـاءـ عـبـدـ الفتـاحـ،ـ الـذـيـ دـأـبـ عـلـىـ الـمـجـاهـرـةـ بـاـنـتـقـادـ السـلـطـاتـ،ـ سـُجـنـ فـيـ عـهـدـ حـسـنـيـ مـبـارـكـ وـحـازـ شـهـرـةـ فـيـ الـأـشـهـرـ الـتـيـ أـعـقـبـتـ اـنـتـفـاضـةـ 2011ـ عـنـدـمـاـ أـمـرـتـ النـيـابـةـ الـعـسـكـرـيةـ بـالـقـبـضـ عـلـيـهـ.ـ وـكـانـ لـقـبـضـ الـمـتـكـرـرـ عـلـيـهـ تـأـثـيرـهـ،ـ فـلـمـ يـحـضـرـ مـيـلـارـ أـلـأـبـنـائـهـ،ـ وـفـيـ غـيـابـهـ قـيـصـرـ عـلـىـ أـخـتـهـ سـنـاءـ أـحـمـدـ سـيفـ لـمـشـارـكـتـهـ فـيـ اـحـتـاجـاجـ فـيـ يـوـنـيـوـ/ـحـزـيرـانـ 2014ـ (ـاـنـظـرـ أـدـنـاهـ).ـ وـكـانـ مـحـتـجـزاـ حـيـنـ تـوـفـيـ وـالـدـ مـحـامـيـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ الـبـارـزـ أـحـمـدـ سـيفـ إـلـسـلـامـ فـيـ أـعـقـابـ جـرـاحـةـ فـيـ قـلـبـهـ فـيـ أـغـسـطـسـ/ـآـبـ 2014ـ.ـ وـلـمـ يـسـمـحـ لـهـ بـزـيـارـةـ وـالـدـ فـيـ الـمـسـتـشـفـىـ قـبـلـ أـنـ يـرـوحـ فـيـ غـيـوبـةـ.

وـقـالـتـ أـسـرـتـهـ فـيـ بـيـانـ عـاـمـ آـنـذـاكـ²⁰:

"ـوـالـآنـ فـلـعـواـ أـخـيـراـ مـاـ لـاـ يـمـكـنـهـ تـحـمـلـهـ:ـ مـنـعـوـهـ مـنـ أـنـ يـكـونـ إـلـىـ جـانـبـ وـالـدـ لـيـدـعـمـهـ وـهـوـ ذـاهـبـ إـلـىـ عـلـمـيـةـ قـلـبـ مـفـتوـحـ،ـ وـمـنـعـوـهـ مـنـ زـيـارـةـ وـالـدـ إـلـىـ أـنـ غـابـ عـنـ الـوعـيـ".ـ

²⁰ بـيـانـ مـنـ أـسـرـةـ عـلـاءـ الدـيـنـ عـبـدـ الفتـاحـ،ـ 19ـ أـغـسـطـسـ/ـآـبـ 2014ـ:ـ <http://on.fb.me/1J5ZF01>

وأصرّ علاء عبد الفتاح عن الطعام بشكل متكرر احتجاجاً على سجنه.

وألقت قوات الأمن القبض على عشرات المحتجين في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 بعد أن استخدمت القوة المفرطة في فض مظاهرة سلمية لجماعة "للمحاكمات العسكرية" أمام مجلس الشورى. وكانت الجماعة تحتاج على بند في مشروع الدستور الذي لم يكن قد أقر بعد تسمح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. واستخدمت قوات الأمن مدافع المياه، والغاز المسيل للدموع، والهراوات في فض المظاهرة. وألقت قوات الأمن القبض على عشرات الأشخاص.

وتحدثت منظمة العفو الدولية مع عدد من أفراد عنهم لاحقاً وقالوا إن قوات الأمن كانت تضرب من تقبض عليه بالأيدي، والهراوات، والعصي. وأبلغت بعض المحتجات كذلك المنظمة بأن أفراداً من الأمن يرتدون ملابس مدنية جروهن عنوة على الأرض إلى مركبات الشرطة، وضربوهن ولكمونهن، وشدوا شعورهن.

وألقت قوات الأمن القبض على علاء عبد الفتاح في منزله بعد الاحتجاج بب يومين. وأبلغت زوجته منال حسن بعض وسائل الإعلام المصرية بأن قوات الأمن ضربته وصفعتها على وجهها خلال القبض عليه. وأمرت النيابة بحبس علاء عبد الفتاح على ذمة التحقيق في اتهامه بقيادة الاحتجاج.

وفي مارس/آذار 2014، أحيل علاء عبد الفتاح و24 رجلاً آخر إلى المحاكمة أمام محكمة جنایات جنوب القاهرة بتهمة "التظاهر دون تصريح" وعدة تهم تتعلق بالنظام العام، من بينها الاعتداء على قوات الأمن وسرقة جهاز لاسلكي خاص بالشرطة. وأمرت المحكمة بالإفراج عن علاء عبد الفتاح بكفالة.

وأثار محامو الدفاع أسئلة بخصوص حيدر رئيس المحكمة التي تنظر القضية مثيرة إلى أن علاء عبد الفتاح كان قد اتهمه بتزوير الانتخابات في شكوى رسمية عام 2005. وقدم فريق الدفاع طلباً بتنحية رئيس هيئة المحكمة عن نظر القضية لكن محكمة استئناف رفضت الطلب.

وفي صباح يوم 11 يونيو/حزيران 2014، نظرت محكمة جنایات جنوب القاهرة القضية وحكمت على الرجال الخمسة والعشرين غيابياً بالسجن 15 عاماً وتغريمهم 100000 جنيه مصرى (13100 دولار أمريكي). وأبلغ المحامون منظمة العفو الدولية بأن المحكمة بدأت الجلسة قبل موعدها المقرر دون إخبار المحامين أو المتهمين. وأصدرت المحكمة التي انعقدت في "معهد أمناء الشرطة" في طرة حكمها في الساعة 9.10 صباحاً، في خروج على اللائحة الداخلية لحاكم جنوب القاهرة التي تقضي بأن تبدأ المحاكمات الساعة 9.30 صباحاً.

وألقت قوات الأمن القبض بعد ذلك على ثلاثة من المتهمين، من بينهم علاء عبد الفتاح، الساعة 9.30 صباحاً عندما وصلوا لحضور الجلسة. وأمرت المحكمة لاحقاً بإعادة محاكمتهم لأن الحكم صدر غيابياً. وكان من بين "الأدلة" التي قدمتها النيابة ضد علاء عبد الفتاح خلال جلسة عُقدت يوم 10 سبتمبر/أيلول 2014 تسجيل مصور خاص بالأسرة يصور زوجته في البيت.

وتنتح هيئة المحكمة التي تنظر القضية أخيراً يوم 15 سبتمبر/أيلول 2014 وأمرت بالإفراج عن علاء عبد الفتاح والمحتجين الآخرين المحتجزين.

وبدأت إعادة محاكمة ثانية أمام هيئة محكمة مختلفة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2014 في "معهد أمناء الشرطة" في طرة مع حضور 20 من بين الخمسة والعشرين متهمًا. وظل العشرون متهمًا الذين حضروا الجلسة محتجزين

مع استمرار المحاكمة. وفي 23 فبراير/شباط 2015، قررت محكمة جنحيات جنوب القاهرة سجن علاء عبد الفتاح خمس سنوات لقيادته "مظاهرة غير مصرح بها"، وسجن 18 آخرين ثلاثة سنوات للمشاركة في المظاهرة، وسجن 21 رجل واحد خمس سنوات لحمله سكيناً.

وغرمت المحكمة كذلك كلا من المتهمين 100000 جنيه مصرى (13100 دولار أمريكي) وأمرت بخضوع علاء عبد الفتاح ومحتج آخر للمراقبة لمدة خمس سنوات بعد انتهاء عقوبيهما والخضوع للمراقبة ثلاثة سنوات بالنسبة لكل الآخرين.

وفي وقت كتابة هذا التقرير كان علاء عبد الفتاح يحاكم مع الرئيس المعزول محمد مرسي بتهمة "إهانة القضاء". وهما ضمن مجموعة من 25 شخصاً من بينهم شخصيات من شتى ألوان الطيف السياسي المصري، بما في ذلك مسؤولون من "جماعة الإخوان المسلمين" ومعارضون سياسيون لهم. وترجع التهم إلى تصريحات رُجمَّ أن المتهمين أدلوا بها لوسائل الإعلام على مدى فترة عدة سنوات واعتبرتها النيابة العامة إهانة للقضاء، وهي تهمة جنائية في مصر.²²

وعلاء عبد الفتاح معروف بدعوته إلى الإصلاح الشامل للحكومة، وقوات الأمن، والقضاء. وساهمت الطبيعة الهمزالية لمحاكمته على احتجاج، التي شهدت الحكم عليه بالسجن غيابياً وأدلة" تقوم على تسجيل منزلي مصور، في كشف استعداد السلطات للذهاب إلى أي مدى لتسوية الحسابات مع النشطاء الذين يعارضونها.

محمود محمد أحمد حسين

"لقد قضيت قرابة 500 يوم في السجن، وقلبي ينفطر حزناً على ما تتعرض له أنت وكثيرون مثلك من ظلم."

شقيق الطالب المختجظ محمود محمد أحمد حسين

كان محمود محمد أحمد حسين طالباً عمره 18 عاماً عندما قبضت عليه قوات الأمن وهو في طريق عودته إلى بيته من احتجاج على الحكم العسكري والإخوان المسلمين يوم 25 يناير/كانون الثاني 2014. وهو ما زال حتى الآن مختجزاً دون تهمة أو محاكمة بعد أن قضى عاماً ونصف العام رهن الاحتجاز.

²¹ أبلغ محامو الدفاع منظمة العفو الدولية بأن الرجل كان يحمل السكين لأنه يعمل في مطعم. وزعمت قوات الأمن أنها عثرت على السكين في حقيبة الظهر التي كان يحملها بعد ساعات من القبض عليه.

²² "الوطن"، "اليوم: محكمة مرسي و24 آخرين من بينهم توفيق عكاشة، "إهانة القضاء"، 22 مايو/أيار 2015: <http://bit.ly/1LkKqV> و"اليوم السابع"، فيديو: بداية الجلسة الأولى لمحاكمة مرسي و24 آخرين لإهانة القضاء، 23 مايو/أيار 2015: <http://bit.ly/1fjbbja>

وقد خصته قوات الأمن بالاهتمام عند حاجز تفتيش لأنه كان يرتدي قميصاً مكتوب عليه "حملة بلد بلا تعذيب" ويضع كوفية عليها شعار الاحتفال بذكرى "ثورة 25 يناير".

وقالت أسرة محمود حسين إن قوات قامت بتعذيبه بعد القبض عليه لإرغامه على "الاعتراف" بأنشطة تتعلق بالإرهاب، حيث تعرض للضرب والصعق باستخدام جهاز للخدمات الكهربائية في وجهه، وظهره، ويديه، وخصيتيه.

وبعد أن تحمل محمود محمد أحمد حسين مثل هذا التعذيب عدة ساعات، أبلغ ضابط الأمن الوطني الذي كان يستجوبه بأنه "سيعرف" بما يريدونه أياً كان. وصور الضابط الطالب بعد ذلك وهو "يعترف" بحياة متفجرات، والانتماء لجماعة "إرهابية"، وتلقي أموال للمشاركة في الاحتجاجات، والمشاركة في مظاهرة غير مصرح بها. وأبلغ أفراد أسرة محمود محمد أحمد حسين منظمة العفو الدولية بأنهم رأوا عليه علامات تعذيب عندما زاروه.

ومحمد محمد أحمد حسين محتجز في سجن الاستئناف بجوار مديرية أمن القاهرة في زنزانة صغيرة تقع بالحشرات وبها ما يزيد على 40 سجينًا آخر. وقضى عيد ميلاده التاسع عشر في السجن ولم يتمكن من الاستمرار في دراسته. ولم يحضر كذلك زفاف شقيقه.

وجددت المحاكم بشكل متعدد حبس محمد محمد أحمد حسين احتياطياً دون تهمة أو محاكمة. وأبلغت أسرته منظمة العفو الدولية بأن قوات الأمن لم تعد تحضره إلى المحكمة لحضور جلسات تجديد حبسه.

وقال شقيقه للمنظمة في 8 يونيو/حزيران 2015:

"اليوم يكمل الرئيس عبد الفتاح السيسي عامه الأول في السلطة. وكثير من الوعود التي قدمها لم تتحقق بعد. لقد أشاد بشبان بلده ومع ذلك فكثير منهم يقبعون في السجون".

وفي السنين اللتين مرتا منذ عزل محمد مرسي، اتسع نطاق الحملة على المعارضة ليتجاوز كثيراً إدارة الرئيس وزعماء "الإخوان المسلمين". والآن حتى أكثر الأفعال براءة قد تجعل المرء هدفاً للاعتقال. لقد أوضحت السلطات أنها تعتبر كل من يخرج عن روایتها الرسمية للأحداث خطراً، سواءً أكان نشطاً سياسياً معروفاً دولياً أم مجرد طالب يرتدي القميص غير المناسب. ويكشف احتجاز محمود محمد أحمد حسين عن تصريحها على القضاء على جيل مقبل من النشطاء، والمحتجين، والزعماء السياسيين المعارضين، في مهد.

الاحتجاز لفترات مطولة دون تهمة أو محاكمة

يسمح قانون الإجراءات الجنائية المصري للسلطات القضائية باحتجاز الأشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم دون تهمة أو محاكمة لفترات مطولة، بل ويسمح في بعض الحالات بالاحتجاز لأجل غير محدد.

فالمادة 137 من القانون تسمح للنيابة العامة بالأمر بحبس أي فرد مشتبه به على ذمة التحقيقريثما يحدد المحققون ما إذا كان ضالعاً في جريمة، وذلك قبل اتهامه رسمياً بجريمة وإحالته إلى المحاكمة.

وتحت الماد 143، و202، و203 المحاكم سلطة تمديد الحبس الاحتياطي لمثل هذا الشخص المشتبه به بناء على طلب النيابة لمدة أقصاها 45 يوماً. وبعد انقضاء مدة الحبس ينبغي أن يُعرض المحتجز على محكمة لتقرر إما

الإفراج عنه وإما تمديد حبسه احتياطياً.

وتضع المادة 143 من القانون حدأً أقصى عامين للحبس الاحتياطي للأشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم يُعاقب عليها بالسجن المؤبد أو الإعدام.

وبعد تعديل قانون الإجراءات الجنائية في سبتمبر/أيلول 2013 بالقرار رقم 93 لسنة 2013 لم يعد هناك حد أقصى للحبس الاحتياطي إذا كان الشخص المحتجز قد حكم عليه بالسجن المؤبد أو الإعدام وألغت محكمة أعلى الحكم. وفي هذه الحالة يمكن للمحكمة الأعلى أن تجدد الحبس الاحتياطي لمدة كل منها لا يتجاوز 45 يوماً دون حد أقصى لعدد مرات التجديد.

وأدى القانون في بعض الحالات إلىبقاء الأشخاص المشتبه بهم في السجن مدة تزيد على العام مع استمرار التحقيقات. وأبلغ محامو وأسر بعض الأشخاص المشتبه بهم الذين قضوا شهوراً محتجزين رهن الحبس الاحتياطي منظمة العفو الدولية بأن المحاكم، عملياً، تجدد أوامر الحبس الاحتياطي بناء على طلب النيابة دون النظر فيما إذا كانت الحالة تستحق ذلك، وعادة لا تستغرق جلسات تجديد الحبس سوى دقائق معدودة.

وتعارض منظمة العفو الدولية استخدام الحبس الاحتياطي دون تهمة أو محاكمة عندما يؤدي إلى الاحتجاز إلى أجل غير محدد أو لفترات مطولة.

نشاط حقوق الإنسان

مع استمرار الحملة القمعية وجد نشطاء حقوق الإنسان أنفسهم بشكل متزايد بين المستهدفين.

وفي الواقع العملي، قلصت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان أنشطتها خشية التعرض لانتقام السلطات. وأعلنت سبع منظمات مصرية بارزة لحقوق الإنسان في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 مقاطعتها للاستعراض الدوري الشامل لوضع حقوق الإنسان في مصر من جانب الأمم المتحدة خشية التعرض لرد انتقامي.²³ وأعلنت منظمة غير حكومية بارزة لاحقاً أنها ستنقل برامجها الإقليمية والدولية إلى تونس بسبب تشديد القيود.²⁴ وتعرض بعض العاملين البارزين في مجال حقوق الإنسان للتحقيق من جانب النيابة العامة وقوات الأمن.

وبحدرت وزارة التضامن الاجتماعي العام الماضي من أنها ستُخضع "للمراجعة" أي منظمة غير حكومية غير مسجلة وفقاً "لقانون الجمعيات الأهلية" (القانون 84 لسنة 2002) الذي يفرض قيوداً مشددة على المنظمات غير الحكومية المسجلة. وأبلغ بعض العاملين في المنظمات غير الحكومية منظمة العفو الدولية لاحقاً بأن السلطات ترفض أو تتجاهل طلبات التسجيل التي تقدموا بها وفقاً للقانون وهو ما يضعهم تحت طائلة الملاحقة القضائية.

وفي الأشهر القليلة الماضية، تعرض العاملون في مجال حقوق الإنسان كذلك للاستجواب بخصوص تمويلهم وأنشطتهم من جانب "لجنة خباء" عينها قاض يحقق في مدى التزام المنظمات غير الحكومية "بقانون الجمعيات الأهلية" ذي القيود المشددة (القانون 84 لعام 2002).

واستجوب أعضاء اللجنة العاملين في "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" في 9 يونيو/حزيران 2015 بعد استجواب العاملين في "المعهد المصري الديمقراطي" في إبريل/نيسان الماضي. ويُخضع أربعة من كبار العاملين في "المعهد المصري الديمقراطي" لأوامر منع من السفر ريثما تُجرى التحقيقات.

وتتخى منظمات حقوق الإنسان المصرية أن تؤدي التحقيقات إلى إغلاقها وملaque العاملين فيها قضائياً.

لقد مضت السلطات المصرية إلى حد منع أصحاب الأصوات المعارضة من السفر إلى الخارج لمنع إفساد الصورة التي كونتها بعينها حكومة تفي بوعود تحقيق الاستقرار والأمن. ففي يونيو/حزيران 2015 منع مسؤولو الأمن في مطار القاهرة الدولي رئيس "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" من السفر إلى ألمانيا للتحدث أمام البوندستاج (البرلمان) بخصوص وضع حقوق الإنسان في مصر في زيارة اختير توقيتها ليتزامن مع زيارة الرئيس السيسي.²⁵

²³ بيان مشترك، "بسبب تهديدات موجهة لمؤسسات حقوق الإنسان: 7 مؤسسات حقوقية تقرر عدم مشاركتها في فعاليات استعراض ملف حقوق الإنسان في مصر أمام الأمم المتحدة"، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2014:
<http://ecesr.org/?p=769069>

²⁴ "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان"، "بعد 20 عاماً مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ينقل برامجه الإقليمية والدولية خارج مصر، 9 ديسمبر/كانون الأول 2014:
<http://bit.ly/1D2Kh9m>

²⁵ "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، بيان صحفي بشأن منع الدمير التنفيذي للمفوضية المصرية للحقوق والحريات من

وقدّلت المنظمات الدولية غير الحكومية كذلك قيوداً متزايدة. فأعلن "مركز كارتر" إغلاق أبوابه في أواسط أكتوبر/تشرين الأول 2014، بينما منعت السلطات ممثلين كباراً لمنظمة هيومان رايتس ووتش من دخول البلد في أغسطس/آب 2014 وأحد العاملين في "المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان" في أكتوبر/تشرين الأول 2014.

يارا سلام وسنانة أحمد سيف

"فجأة، ودون أن يتوقع أحد ذلك، خرج الناس إلى الشوارع... إنهم يثورون على كل ما كنا نحاول الدعوة إلى رفضه، مثل الظلم واللامساواة. أغلبهم شبان صغار."

يارا سلام، في مقابلة مع منظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2011.

تفضي يارا سلام (29 عاماً)، وهي مدافعة عن حقوق الإنسان فازت بإحدى جوائز حقوق الإنسان الدولية، وسنانة أحمد سيف (21 عاماً)، وهي نشطة ومخرجة سينمائية، حكماً بالسجن عامين بتهمة التظاهر دون تصريح.

وألقت قوات الأمن القبض على المرأتين يوم 21 يونيو/حزيران 2014 بعد فض مظاهرة في ضاحية مصر الجديدة في القاهرة.

وكان المحتجون متوجهين إلى "قصر الاتحادية" الرئاسي في بداية المساء، لكن رجالاً يرتدون ملابس مدنية اعتربوا المسيرة، وهاجموا المحتجين، وألقوا عليهم الزجاج المكسور، ثم اعتدوا عليهم جسدياً مسلحين بالسكاكين وأسلحة أخرى ذات نصال.

وبعد ذلك استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين عندما وصلوا إلى ميدان الإسماعيلية وألقت القبض على زهاء 30 شخصاً في الموقع وفي الشوارع المحيطة بالميدان.

ويقول محامو يارا سلام إنها لم تشارك في المظاهرة. وأبلغوا منظمة العفو الدولية بأن مجموعة رجال يرتدون ملابس مدنية قبضوا عليها مع ابن خالتها وهما يشتريان قنينة ماء من كشك وسلموها بعد ذلك لقوات الأمن التي ألقت القبض عليهما.

وأطلقت قوات الأمن سراح ابن خالة يارا بسرعة لكنها استبقت المدافعة عن حقوق الإنسان رهن الاحتجاز عندما اكتشفت أنها تعمل في منظمة لحقوق الإنسان، وهي "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية". وحققت قوات الأمن بعد ذلك مع المحتجزين دون حضور محامين وركل استجواب يارا سلام على عملها في منظمة حقوق الإنسان

السفر، 2 يونيو/حزيران 2015 :<http://bit.ly/1IQPoZW>

وإدارتها.

ووجهت النيابة إلى 22 من أُقي القبض عليهم تهم "المشاركة في مظاهرة غير مصرح بها تخل بالنظام العام والأمن" بالمخالفة "لقانون التظاهر"، و"إتلاف الممتلكات"، و"استعراض القوة لترويع المارة وتهديد أرواحهم"، و"المشاركة في تجمع يزيد على خمسة أشخاص للإخلال بالنظام العام وارتكاب جرائم".

وشابت محكمة المجموعة بعد ذلك أمام محكمة جنح مصر الجديدة سلسلة مخالفات للإجراءات الواجبة. وغير المسؤولون مكان المحاكمة من مبني محكمة مصر الجديدة إلى "معهد أمناء الشرطة" في طرة يوم 29 يونيو/حزيران 2014 دون إبلاغ محامي المجموعة. وفي صباح يوم المحاكمة تعين على المحامين والأسر والصحفيين أن يهربوا من مصر الجديدة إلى طرة التي تبعد قرابة 25 كيلومتراً.

ونتيجة احتجازهم خلف حاجز من الزجاج الداكن في قاعة المحكمة لم يتمكن المتهمون من الاستماع بوضوح إلى إجراءات المحاكمة أو التخاطب مع محاميهم.

وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول 2014 حكمت المحكمة على يارا سلام وسناه أحمد سيف و20 آخرين بالسجن ثلاث سنوات. وأبلغ محامو المجموعة منظمة العفو الدولية بأن الأدلة المقدمة في المحكمة، بما في ذلك مواد مسجلة بالصوت والصورة، لا تثبت أن أيّاً من أفراد المجموعة شارك في أعمال عنف.

وفي جلسة الاستئناف في 28 ديسمبر/كانون الأول 2014 خفضت المحكمة الحكم على المجموعة إلى السجن عامين وألغت كذلك غرامة قدرها 10000 جنيه مصرى (1300 دولار أمريكي) فرضتها محكمة أول درجة.

وليارا سلام تاريخ طويل من العمل في مجال حقوق الإنسان. وهي معروفة بعملها في مجال حقوق المرأة في "مؤسسة نظرة للدراسات النسوية". وفي أكتوبر/تشرين الأول 2013 منحتها "الشبكة الأفريقية للمدافعين عن حقوق الإنسان" جائزة "درع شمال أفريقيا" لعملها على الارتفاع بحقوق الإنسان في أفريقيا.

وقال رامي رؤوف، وهو نشط مصرى معروف وصديق وثيق ليارا سلام، لمنظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2015:

"من الصعب للغاية الكتابة عن صديق حميم تفتقده بشدة. صديق لا تستطيع أن تراه وأن تتكلم معه في أي وقت كما تعودت؛ تتباكي مشاعر مختلطة من الغضب واللهفة وأنت تفك في الأصدقاء في السجن - لكنني سأحاول. يارا ثابتة في التزامها... بالدفاع عن الآخرين الذين يحتاجون إلى المساعدة والرفقة. وغيابها واضح بشدة في حياتها وأؤمنى ألا يُجرّد إنسان واحد من حرياته الأساسية".

كانت سناه أحمد سيف قبل القبض عليها كثيراً ما تزور المحتجين في أقسام الشرطة، بما في ذلك أفراد من أسرتها في بعض الأحيان، لتزويدهم بالطعام، والإمدادات، والدعم المعنوى. وكانت تعمل أيضاً مساعدة ومحررة في تصوير أفلام عن مصر بعد الانتفاضة، بما في ذلك فيلم "الميدان" الوثائقي الذي رُشح لجائزة الأوسكار. وتنتمي سناه أحمد سيف إلى أسرة من النشطاء البارزين، من بينهم أخوها علاء عبد الفتاح وشقيقتها منى سيف التي تناضل ضد المحاكمات العسكرية للمدنيين وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

وقالت أسرتها في بيان لمنظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2015:

"ابنانا علاء وسناء يقضيان حكمين بالسجن خمس سنوات وستين لأنهما حلما وفكرا وتكلما. وجودهما هما ومئات النشطاء في السجن يكشف عن أن نظام العدالة بأكمله في مصر - الشرطة والنيابة والقضاء - أصبح سلحاً مطواعاً في يدي النظام."

"بالنسبة لنا، نحن على الأقل نعرف أين ابنانا. فاختفاء عشرات الشبان على مدى الأسابيع الأخيرة تصعيد مخيف."

ماهينور المصري

"إننا نستمد قوتنا من قوتها، ولكن شيء لا يمكن أن يستبدل وجودها معنى، فهي كل مرة يحاول أحد منا أن يقوم بدور كانت تقوم به، نكتشف صعوبة ما كانت تفعله."

شقيقة ماهينور المصري، متحدة إلى منظمة العفو الدولية في يونيو / حزيران 2015.

تفضي محامية حقوق الإنسان ماهينور المصري حكماً بالسجن 15 شهراً، هي والصحفي يوسف شعبان والنشط السياسي لؤي القهوجي.

وقضت محكمة استئناف في الإسكندرية بسجنهما هي والاثنين الآخرين في 31 مايو / أيار 2015، بعد أن أيدت إدانتهم "بالظاهر دون تصريح" أمام مركز للشرطة وجرائم أخرى ملقة تتعلق بالنظام العام.

وكان الثلاثة شاركوا في احتجاج أمام قسم شرطة الرمل يوم 29 مارس / آذار 2013 تضامناً مع محامين قالوا إن بعض ضباط قسم الشرطة اعتدوا عليهم. وقد ذهبت ماهينور بصفتها محامية، وشاركت في الاعتصام التضامني داخل قسم الشرطة، الذي نورى فيه بتقديم اعتذار رسمي على سوء معاملة زملائهم على يد أحد ضباط الشرطة. واستمر الاعتصام داخل القسم إلى ساعة متأخرة من الليل مع تجمع المحتجين خارجه تضامناً.

وقام مئات من أفراد الأمن والجيش بغض الاحتجاج في قسم الشرطة في نحو الساعة 1.30 صباحاً وألقوا القبض على كثيرين في الموقع، من بينهم ماهينور المصري، ويوسف شعبان، ولؤي القهوجي. وقالت زوجة يوسف شعبان، رنوة محمد يوسف علي، في مقابلة تلفزيونية إن ضباط الشرطة اعتدوا عليها جنسياً وهم يحاولون القبض على زوجها.

وأفرجت قوات الأمن في وقت لاحق ذلك اليوم عن القبض عليهم في الموقع، لكن النيابة لاحقتهم فيما يتصل بضلوعهم في المظاهرة، وقضت محكمة في فبراير / شباط 2015 بسجن المجموعة ستين بتهمة ارتكاب جرائم، من بينها "الظاهر دون تصريح"، و"إتلاف ممتلكات الشرطة" و"الاعتداء على قوات الأمن"، و"تهديد الأمن العام".

وحاكمت المحكمة ماهينور المصري، ويوسف شعبان، ولؤي القهوجي حضورياً وثمانية أشخاص آخرين غيابياً.

وكانت ماهينور المصري ولوئي القهوجي قضيا بالفعل مدة في السجن عقب إدانتهما في قضية أخرى "بالظاهر دون تصريح" أمام محكمة جنایات الإسكندرية في 2 ديسمبر/كانون الأول 2013 أثناء إعادة محاكمة اثنين من أفراد الشرطة متهمين بقتل رجل عمره 28 عاماً في يونيو/حزيران 2010.

وقضت المحكمة غيابياً بسجن ماهينور المصري سنتين في يناير/كانون الثاني 2014. ثم أُعيدت المحاكمة حضورياً وأيدت المحكمة عقوبة السنتين في مايو/أيار 2014. واحتجزت بعد ذلك أربعة أشهر في سجن الأبعاد للنساء في دمنهور. وخفضت محكمة الاستئناف العقوبة في يونيو/حزيران 2014 إلى السجن ستة أشهر مع تغريمها 50000 جنيه مصرى (6500 دولار أمريكي). وأفرج عنها أخيراً في سبتمبر/أيلول 2014 بعد أن طعن محاموها في الحكم أمام محكمة النقض أعلى محكمة في مصر. ولم تنظر المحكمةقضية بعد. ويقضي ولوئي القهوجي العقوبة في سجن برج العرب.

وماهينور المصري من بين محامي حقوق الإنسان البارزين في الإسكندرية حيث تقوم بدور قيادي في الدفاع عن حقوق العمال واللاجئين. وخلال احتجازها في عام 2014، مُنحت جائزة لودفيك تارريو الرفيعة لحقوق الإنسان.²⁶ وهي معروفة أيضاً بنشاطها السياسي كعضو في جماعة "الاشتراكيين الثوريين". وقالت شقيقتها ميسون المصري لمنظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2015.

"كنا كل مرة نحضر فيها جلسة من جلسات هذه القضية نضحك و نسخر بقوة من عبئية الدفوع المقدمة و نخرج من الجلسة بثقة شديدة انها ستنتهي على لا شيء، لأنها قضية ملقة بشكل هزلي و تحمل الكثير من التناقضات القانونية".

"وفي جلسة 11 مايو (أيار) 2015 [عندما احتجزت ماهينور المصري بأمر المحكمة] لم نخرج ضاحكين. خرجنا من الجلسة بدون ماهينور وبدون يوسف شعبان وبشعور قوي ان الشرطة والنظام ما عادا بحاجة للتجمل أو إخفاء محاولاتهم لإسكات صوت الثورة والانتقام من كل من يعبر عنها".

"إنها قوية ومتفائلة برغم كل هذا. ولكن ذلك ليس معناه أن السجن أمر بسيط، ولكنها ببساطة قررت أن تتعامل مع هذه التجربة السيئة بروح متفائلة. هي لم تتوقف عن محاولتها في مساندة الآخرين حتى وهي بالداخل... فهي تتبع قضايا الغرامات [المحبسات بسبب العجز عن سداد ديون] المحبسات معها، وقد أسهمت في خروج أكثر من غارمة بالفعل".

Ludovic Trarieux, *The 19th "Ludovic-Trarieux" Human Rights Prize 2014 awarded to Mahinour al-Masry (Egypt)*: <http://bit.ly/1Cf5FmK>²⁶

أنصار "جماعة الإخوان المسلمين" أو الأشخاص الذين يُعتقد أنهم من أنصارها

حملت قوات الأمن بلا هوادة على أنصار محمد مرسي و "جماعة الإخوان المسلمين" حيث بات كل من له صلة بالجماعة أو الرئيس المعزول عرضة لخطر القبض عليه. ولم يكن بعض من احتجوا على عزل مرسي يؤيدون الرئيس أو "الإخوان المسلمين"، وإنما يعارضون عزله بالقوة على أيدي الجيش من حيث المبدأ، مشيرين إلى الخطير على حكم القانون.

وامتدت الحملة إلى أبناء مسؤولي "الإخوان المسلمين"، وكذلك النشطاء الطلابيين الذين تظاهروا سلمياً في الجامعات.

وحضرت السلطات "جماعة الإخوان المسلمين" نفسها، وحذفتها من قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة، واعتبرتها في ديسمبر/كانون الأول 2013 "تنظيم إرهابياً". ثم أمرت محكمة بحل "حزب الحرية والعدالة" الذي شكلته الجماعة لخوض الانتخابات التشريعية في أغسطس/آب 2014.

وفي الشهور التي مرت منذ ذلك الحين أمرت الحكومة المصرية دون قرارات قضائية بإغلاق وحل مئات من المنظمات غير الحكومية التي يزعم المسؤولون أنها مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين.

محمد سلطان

جرى ترحيل محمد سلطان، البالغ من العمر 27 سنة، إلى مصر من الولايات المتحدة الأمريكية، في 30 مايو/أيار 2015، عقب قضائه نحو سنتين محتجزاً، حيث أمضى قسطاً كبيراً منهما وهو مضرب عن الطعام. وهو في الأصل يحمل الجنسية المزدوجة، وأضطر إلى التخلي عن جنسيته المصرية كي يعاد إلى الولايات المتحدة.

وكانت محكمة قد حكمت عليه بالسجن 25 سنة، في 11 أبريل/نيسان 2015، لنشره "معلومات كاذبة" و"تمويل مظاهرة"، إلى جانب آخرين، في قضية "غرفة عمليات رابعة".

وكان محمد سلطان يعمل مع لجنة إعلامية تبلغ عن الانتهاكات من جانب قوات الأمن ضد مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي. وأصيب بعيار ناري في ذراعه الأيسر، في 14 أغسطس/آب 2013، عندما اقتحمت قوات الأمن مستخدمة العنف اعتصاماً جماهيرياً لأنصار الرئيس المخلوع في ميدان رابعة العدوية، بالقاهرة.

الإضرابات عن الطعام

أعلن عشرات المعتقلين الإضراب عن الطعام في الأشهر القليلة الأخيرة احتجاجاً على ظروف السجن السيئة وما يصفونه بالقضايا المدبرة ضدهم على خلفية سياسية.

ولم توفر سلطات السجون الرعاية الطبية الكافية للمعتقلين المضربين عن الطعام، وفي بعض الحالات عاقبتهم بإصدار الأوامر بنقلهم إلى الحبس الانفرادي.

وأغارت قوات الأمن على منزل محمد سلطان في القاهرة، في 25 أغسطس/آب 2013، لاعتقال والده، وهو عضو قيادي في جماعة "الإخوان المسلمين". وعندما لم تجده، قامت باعتقال محمد سلطان، الذي كان يتعافى من جراحة في ذراعه- كما اعتقلوا ثلاثة من أصدقائه كانوا في زيارة.

وعقب القبض على محمد سلطان، نقلته السلطات بين مراكز شرطة مختلفة، قبل أن تنقله في 27 أغسطس/آب 2013 إلى سجن وادي النطرون، على بعد 120 كيلومتراً عن القاهرة. وبعد إيقائه في عربة الشرطة لأكثر من أربع ساعات، كان عليه أن يمشي بين صفين من رجال الشرطة، الذين انهالوا عليه وعلى السجناء الآخرين بالضرب وهم يجتازون المرور بين صفي الشرطة. ووصف ذلك لاحقاً بأنه "أشبه بالتعريض للضرب مثل فروج". ثم اقتادت قوات الأمن السجناء إلى صالة أمروهم فيها بخلع ملابسهم والوقوف بملابسهم الداخلية. وأجبَر السجناء المكبلون على الوقوف ووجوههم إلى الحائط. وأبلغت قوات الأمن الرجال بأنها ستضرب أي واحد يحاول الالتفات إلى الخلف.

وفي نهاية المطاف، رحلت السلطات محمد سلطان إلى مجمع سجن طره. وقام زميل له في الزنزانة بإزالة الدبابيس المعدنية من ذراع محمد سلطان دون تخدير أو تعقيم، عقب رفض مسؤولي السجن نقله إلى المستشفى.

وتدهورت صحة محمد سلطان بشدة عقب بدئه إضرابه عن الطعام، في يناير/كانون الثاني 2014. حيث لم يتناول أي طعام وكان يشرب الماء مع السكر فقط. وإثر إعلانه الإضراب عن الطعام، عاقبته سلطات السجن بالحبس الانفرادي.

وقالت عائلته إنه أغمي عليه عدة مرات بسبب هبوط ضغط الدم- ليبقى فاقداً الوعي عدة ساعات. كما بدأ ينفر من فمه وأنفه. وطبقاً لحامييه، لم تنقله سلطات السجن إلى الوحدة الطبية في السجن إلا عندما أغمي عليه، وأعيد إلى زنزانته عندما استرد وعيه.

وفي بعض الأحيان، كانت سلطات السجن تأمر بنقل محمد سلطان إلى مستشفى عام بعد أن رفض الموظفون الطبيون في السجن تحمل مسؤولية تدهور حالته.

"غرفة عمليات رابعة"

كان محمد سلطان واحداً من 51 متهمًا في قضية "غرفة عمليات رابعة". وكانت النيابة العامة قد وجهت الاتهام إلى المدعى عليهم بتشكيل لجان إعلامية في اعتصام رابعة العدوية بمدينة نصر، أو بالمشاركة فيها، وبمواصلة ذلك عقب فض الاعتصام بالقوة من قبل قوات الأمن، في أغسطس/آب 2013. واتهمت النيابة العامة المدعى عليهم بنشر "معلومات كاذبة" وبالتحريض على العنف ضد مؤسسات الدولة- بما في ذلك الجيش والشرطة (قوات الأمن).

وشهدت القضية محاكمة شخصيات قيادية في "الإخوان المسلمين" إلى جانب 15 صحفياً وعاملين آخرين في منافذ إعلامية شملت قناة أحرار 25؛ وقناة أمجاد الفضائية؛ وقناة الأقصى الفضائية؛ وشبكة رصد نيوز الإخبارية؛ والموقع الإلكتروني الإخباري يوم 7.

ووضمت قائمة المتهمين في القضية المرشد الأعلى للإخوان المسلمين، محمد بديع، وكذلك جهاد الحداد، أحد القيادات

الشابة للإخوان المسلمين، الذي أصبح المتحدث الرسمي باسم الحركة وعمل مستشاراً بارزاً لدى "حزب الحرية والعدالة". وكان يمثل وجهاً شاباً جديداً للإخوان المسلمين.

وأصدرت المحكمة أحكاماً بالسجن 25 سنة على 37 من المتهمين، بمن فيهم محمد سلطان وجهاد الحداد و14 من الصحفيين. كما حكمت على 14 آخرين بالإعدام، بمن فيهم محمد بديع ووالد محمد سلطان، صلاح سلطان، وصحفي يعمل في الصحيفة الرسمية لحزب الحرية والعدالة.²⁷ وأصدرت المحكمة أحكاماً غيابية على عدد من المتهمين، بمن فيهم أربعة من الصحفيين.

واستند ملف القضية، الذي اطلعت منظمة العفو الدولية عليه، كلياً على شهادات قوات الأمن و"جهاز الأمن القومي"، ولم يتضمن سوى القليل من الأدلة المتماسكة ضد أي من المتهمين.

إبراهيم حلاوة

"عليها الاستمرار لأننا نقاتل من أجل حياة أخينا."

سمية حلاوة لمنظمة العفو الدولية في يونيو / حزيران 2015.

يواجه المواطن الأيرلندي إبراهيم حلاوة، البالغ من العمر 19 سنة، المحاكمة إلى جانب مئات آخرين لمشاركتهم في احتجاجات القاهرة في أغسطس / آب 2013. وبحكم مع 493 شخصاً آخر لدورهم المزعوم في أعمال العنف أثناء الاحتجاجين اللذين نظما في 16 و 17 أغسطس / آب 2013، في منطقة رمسيس، بوسط القاهرة. حيث قتل ما لا يقل عن 97 شخصاً في الاحتجاجين- معظمهم نتيجة استخدام قوات الأمن القوة المفرطة.

وكان عمر إبراهيم حلاوة 17 سنة في وقت القبض عليه. حيث قبض عليه هو وأخواته الثلاث مع الذين اعتقلوا عقب لجوئهم إلى مسجد الفتح في وسط القاهرة. إذ وقع تبادل لإطلاق النار بين قوات الأمن وأفراد كانوا في المحيط الخارجي للمسجد، بينما زعمت قوات الأمن أن المحتجين شاركوا في إطلاق النار. بيد أن باحثي منظمة العفو الدولية الذين كانوا حاضرين آنذاك أشاروا إلى أن جميع المحتجين كانوا خلف أبواب مغلقة في القسم الداخلي من المسجد في وقت إطلاق النار المزعوم.

وطبقاً للفحصية، الذي اطلعت منظمة العفو الدولية عليه، فإن معظم الشهود، الذين يزيد عددهم على 100 وكان من المفترض أن تستدعيهم المحكمة للشهادة، هم من ضباط الشرطة أو الموظفين الحكوميين.

واصيب إبراهيم حلاوة بعيار ناري في يده عندما اقتحمت قوات الأمن المسجد. ولم تتح له السلطات فرصة لتلقي العناية الطبية لجرحه، وكان العلاج الوحيد الذي تلقاه من زميل له في الزنزانة، حدث وأن كان طبيباً.

²⁷ منظمة العفو الدولية، "غرفة عمليات رابعة"، مصر: حبس الصحفيين أو إسناد التهم إليهم جراء تحديهم رواية السلطات للأحداث (رقم الوثيقة: MDE 12/1573، 2 مايو / أيار 2015)، <http://bit.ly/1DOLgUE>

وتعيش عائلة إبراهيم حلاوة في أيرلندا، وكان هو وأخواته الثلاث قد سافروا إلى مصر لقضاء الإجازة. وبينما يحمل إبراهيم حلاوة الجنسية الأيرلندية، فإنه يواجه المحاكمة كمواطن مصرى بسبب أصوله العائلية. أما والده، وهو رجل دين مسلم بارز في أيرلندا، فمن أصول مصرية.

وفي يونيو/حزيران 2015، أعلنت عائلة إبراهيم حلاوة عن بدئه إضراباً عن الطعام احتجاجاً على استمرار اعتقاله.

وأبلغت شقيقته، سمية حلاوة، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"عندما أخلوا سبينا بالكفالات عقب ثلاثة أشهر، شعرنا بأننا قد استعدنا حررتنا، ولكن ليس كاملة. فعوضاً عن استرداد عافيتك بعد كل ما حدث في السجن، عليك الادعاء بأنك قوي. تشعر وكأنك في غيبوبة. وعليك أن تضع ابتسامة زائفة على وجهك.

"تغيرت حياتنا 360 درجة. كنت أرغب في تعليم الأطفال، وعلى الآن أن أتعامل مع السياسيين، ومع وسائل الإعلام. فجأة، عليك أن تكون خبيراً في تنظيم الحملات، وأن تعرف جميع التفاصيل.

"أملنا أن تعود حياتنا الحقيقية إلى مجاريها عندما يخرج إبراهيم. لقد صودرت سنتان من حياة إبراهيم. وسيكون لهما أثرهما عليه. سيدعى بأنه قوي، ولكن عندما يعود، هل سيكون غاصباً؟ هل سيكون ضعيفاً؟"

"لقد تم توثيق دور الجيل الشاب جيداً، ولكن لا ينبغي أبداً التقليل من شأن ما قاموا به وما يواصلون عمله للمطالبة بمستقبلهم السياسي."

كاثرين آشتون، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن، يونيو/تموز 2011.²⁸

²⁸ الاتحاد الأوروبي، ملاحظات للممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، كاثرين آشتون، بشأن "رد الاتحاد الأوروبي على الربيع العربي" ، 12 يوليو/تموز 2011:
https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/123726.pdf

أبرار العناني ومنـة الله مـصطفـى ويسـرا الخطـيب

"لا يمر يوم لا أفكـر فيها، ولا أتسـأـل إـلى متـى سـتـسـطـع الصـمـود، وكم منـ الـوقـت حـتـى يـتـمـكـنـوا مـنـ كـسـرـهـا."

أحد أفراد عائلة منـة الله مـصطفـى لـنـظـمة العـفو الدـولـية

تـنـتـرـ طـالـبـتـاـ الجـامـعـةـ أـبـرـارـ العـنـانـيـ وـمـنـةـ اللهـ مـصـطـفـىـ،ـ وـكـلـاهـماـ فـيـ سـنـ 19ـ عـامـاـ،ـ وـالـمـلـمـةـ يـسـراـ الخطـيبـ (23ـ عـامـاـ)ـ إـعادـةـ مـحاـكـمـتـهـنـ بـتـهمـةـ التـظـاهـرـ دـوـنـ إـذـنـ.ـ وـهـنـ مـنـ بـيـنـ الـعـدـيدـ مـنـ الـطـلـابـ الـذـيـنـ اـعـتـقـلـوـاـ لـمـشـارـكـتـهـمـ فـيـ اـحـتـجـاجـاتـ ضـدـ السـلـطـاتـ الـمـصـرـيـةـ.

وـكـانـتـ مـحـكـمـةـ جـنـيـاتـ الـمـصـورـةـ قـدـ حـكـمـتـ عـلـىـ أـبـرـارـ العـنـانـيـ وـمـنـةـ اللهـ مـصـطـفـىـ،ـ فـيـ 21ـ مـاـيـوـ/ـأـيـارـ 2014ـ،ـ بـالـسـجـنـ سـتـتـيـنـ،ـ بـسـبـبـ مـشـارـكـتـهـمـ فـيـ تـظـاهـرـةـ فـيـ جـامـعـةـ الـمـصـورـةـ،ـ فـيـ 12ـ نـوـفـمـبرـ/ـتـشـرـينـ الثـانـيـ 2013ـ،ـ تـحـولـتـ إـلـىـ الـعـنـفـ.

بـيـنـماـ قـضـتـ الـمـحـكـمـةـ بـحـبـسـ يـسـراـ الخطـيبـ لـمـدةـ سـتـ سـنـوـاتـ لـمـشـارـكـتـهـاـ فـيـ التـظـاهـرـةـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ مـشـارـكـتـهـاـ فـيـ مـظـاهـرـةـ سـابـقـةـ،ـ فـيـ 29ـ أـكـتوـبـرـ/ـتـشـرـينـ الـأـوـلـ 2013ـ،ـ بـالـرـغـمـ مـنـ تـقـدـيمـ مـحـامـيـهـاـ دـلـيـلـاـ عـلـىـ أـنـهـاـ لـمـ تـشـارـكـ فـيـهـاـ.

وـوـجـدـتـ الـمـحـكـمـةـ النـسـاءـ الـثـلـاثـ مـذـنـبـاتـ بـاـنـتـهـاـ تـشـرـيعـ تـقـيـيدـ أـكـثـرـ قـدـمـاـ يـقـيـدـ التـظـاهـرـ،ـ وـالـانتـمـاءـ إـلـىـ مـنـظـمةـ مـحـظـورـةـ تـسـتـخـدـمـ "ـأـسـالـيـبـ إـرـهـابـيـةـ،ـ وـالـبـلـطـجـةـ،ـ وـبـمـهـاجـمـةـ قـوـاتـ الـامـنـ وـتـدـمـيرـ مـمـتـلـكـاتـ عـامـةـ.

وـكـانـ شـهـودـ عـيـانـ وـمـسـؤـلـوـنـ أـمـنـيـوـنـ فـيـ جـامـعـةـ قـدـ شـهـدـوـاـ أـنـ النـسـاءـ الـثـلـاثـ لـمـ يـشـارـكـنـ فـيـ الـاشـتـبـاكـاتـ.

وـلـمـ تـكـنـ النـسـاءـ الـثـلـاثـ فـيـ الـمـحـكـمـةـ لـسـمـاعـ الـحـكـمـ الـصـادـرـ بـحـقـهـنـ،ـ وـلـمـ يـعـلـمـنـ بـهـ إـلـاـ بـعـدـ مـرـورـ أـرـبـعـةـ أـيـامـ،ـ وـبـعـدـ زـيـارـةـ أـسـرـهـنـ لـهـنـ فـيـ سـجـنـ الـمـنـصـورـةـ الـعـمـومـيـ.

وـأـلـغـتـ مـحـكـمـةـ النـقـضـ إـدـانـتـهـنـ،ـ فـيـ 12ـ أـبـرـيلـ/ـنـيـسانـ 2015ـ،ـ لـأـسـبـابـ إـجـرـائـيـةـ.ـ بـيـدـ أـنـهـنـ مـاـ زـلـنـ رـهـنـ الـاعـتـقـالـ فـيـ اـنـتـظـارـ إـعادـةـ الـمـحاـكـمـةـ.

وـانـدـلـعـتـ الـاشـتـبـاكـاتـ فـيـ جـامـعـةـ الـمـصـورـةـ،ـ فـيـ 12ـ نـوـفـمـبرـ/ـتـشـرـينـ الثـانـيـ 2013ـ،ـ أـثـنـاءـ اـحـتـجـاجـ نـظـمـهـ طـلـابـ مـنـ أـنـصـارـ حـرـكـةـ "ـالـإـخـوانـ الـمـسـلـمـيـنـ،ـ الـمـحـظـورـةـ مـنـ جـانـبـ الـسـلـطـاتـ،ـ وـاسـتـمـرـتـ الـاشـتـبـاكـاتـ أـكـثـرـ مـنـ خـمـسـ سـاعـاتـ،ـ مـخـلـفـةـ مـاـ لـاـ يـقـلـ عـنـ 70ـ جـريـحاـ.

²⁹ قـانـونـ التـظـاهـرـ رقمـ 10ـ لـسـنةـ 2014ـ.ـ انـظـرـ إـلـيـهـ "ـقـانـونـ التـظـاهـرـ:ـ مـسـارـ سـرـيعـ نـحـوـ السـجـنـ،ـ".

وبعد فشل الأمن الجامعي في السيطرة على الوضع، استدعي رئيس الجامعة قوات الأمن للتدخل. فاقتحموا الحرم الجامعي باستخدام مركبات مدرعة وأطلقوا الغاز المسيل للدموع لتفريق الطلاب: واعتقلوا ما لا يقل عن 23 طالباً، بينهم طالبات الثلاث.

ووفقاً لشهود العيان والمحامين، لم تشارك النساء الثلاث في الاشتباكات. إذ شاركن في الاحتجاجات السلمية ومن ثم رحن يبحثن عن ملاد آمن في إحدى غرف الهيئة التدريسية في كلية الصيدلة بمجرد أن بدأ الاعتصام.

وقد أطلعت منظمة العفو الدولية على نسخة من رسالة بعثت بها الدائرة الأمنية في جامعة المنصورة إلى النائب العام وأشارت فيها إلى أن طالبات الثلاث لم يشاركن في أعمال العنف وطلبت منه إطلاق سراحهن.

وأبلغ أحد أفراد عائلة منة الله مصطفى منظمة العفو الدولية، في يونيو/حزيران 2015، ما يلي:

"عشرون شهراً. انقضى أقل من عشرين شهراً بقليل منذ آخر مرة سمعت فيها ضحكتها. أتذكر اليوم الذي ألقى فيه القبض عليها كأنه الأمس، الرسالة التي تلقيتها والبرودة التي سرت في يديّ ...

"غيابها يجعل الألم يجتاحني، والوقت يسرق منها ومتنا. نحاول أن نستمد الأمل من الرسائل التي تسرينا إلينا، تطمئننا في حين هي من يفقد الطمأنينة، ولكن مع مرور كل يوم، نرى ابتسامتها تخفت أكثر وأكثر.

"تتحدث عن نوبات الدوخة التي تصيبها، والظروف غير الإنسانية التي تمر بها، وكيف يسخر منها الحراس ويدلونها، وكيف أصبحت الحقوق الأساسية فجأة امتيازاً. كل يوم، يقضم احتجازها غير القانوني جزءاً منها، وفي كل يوم، لا يمكننا فعل شيء سوى الدعاء".

حاتم أحمد زغلول على

"مرحباً بكم في قرية أحكام الإعدام"

أحمد شبيب، محام مقيم في قرية مطاي، حيث كان حاتم أحمد زغلول علي يعيش قبل أن يحكم عليه و36 آخرين بالإعدام

الطالب في المدرسة الثانوية حاتم أحمد زغلول علي واحد من 37 شخصاً حكم عليهم بالإعدام في أبريل/نيسان 2014 إثر محاكمة جائرة. وكان عمره 17 في ذلك الوقت. أمضى شهوراً تحت طائلة حكم الإعدام، قبل أن تلغي محكمة النقض الحكم الصادر بحقه مع آخرين، في يناير/كانون الثاني 2015. ومع ذلك، لا يزال معتقلًا بانتظار إعادة محاكمته.

وكان حاتم أحمد زغلول علي بين مئات من الأشخاص اتهموا بمحاجمة مركز للشرطة في قرية مطاي، في 14 أغسطس/آب 2013، وقتل مسؤول شرطي في مستشفى قريب. وبدأ العنف بعد أن استخدمت قوات الأمن في القاهرة الكبرى القوة المميتة لتفريق احتجاجات نظمها أنصار محمد مرسي، ما أشعل فتيل أيام من الهجمات الانتقامية على مراكز الشرطة والمباني الحكومية في أنحاء شتى من البلاد.

واعتقلت قوات الأمن حاتم أحمد زغول علي من منزله في منتصف ليلة 2 فبراير/شباط 2014. ولم يبرزوا مذكرة توقيف، كما لم يعطوا أي سبب لاعتقاله. ثم واجه الشاب المراهق المحاكمة إلى جانب 545 شخصاً أمام محكمة المنيا الجنائية بتهم من بينها قتل ضابط شرطة والشروع في قتل اثنين آخرين، و"التظاهر دون إذن"، و"حيازة أسلحة بدون ترخيص" و "تدمير مبان عامة".

وأخبر محامو الدفاع منظمة العفو الدولية أنه تم عقد جلستي استماع فقط، يومي 22 و24 مارس/آذار 2014، ولم تسمح لهم المحكمة خلالهما بتقديم دفاعهم أو استجواب شهود الإثبات. كما رفضت المحكمة منح محامي الدفاع الوقت الكافي لدراسة ملف القضية المكون من 3,000 صفحة. وحاكمت المحكمة العديد من المتهمين غيابياً لأن قوات الأمن لم تجلب بعض الذين تحتجزهم إلى المحكمة.

ووافق القضاة الذين نظروا القضية بالإجماع على الحكم بالإعدام على 528 من المتهمين خلال جلسة استماع عقدت في 24 مارس/آذار 2014. ثم أحالت المحكمة الحكم إلى مفتى مصر، وهو أعلى مسؤول ديني في البلاد، لتأييل موافقته. وبموجب القانون، يجب على المحاكم المصرية أن تعطي الفتى فرصة لمراجعة أي حكم مقترح بالإعدام، ولكنها ليست ملزمة برأيه.

وأصدرت المحكمة حكمها النهائي في 28 أبريل/نيسان 2014، بإدانة 528 من المتهمين بالتهم المنسوبة إليهم وحكمت على حاتم أحمد زغول علي و36 رجلاً بالإعدام وعلى 491 آخرين بالسجن المؤبد لمدة 25 عاماً. ولم تفسر المحكمة سبب تعديلها قرارها السابق في الحكم على كل المتهمين بالإعدام. كما لم تحضر قوات الأمن أياً من المتهمين إلى المحكمة لسماع الحكم. وحكم على حاتم أحمد زغول بالإعدام، على الرغم من أن كلًّا من القانون المصري والدولي يحظران فرض أحكام الإعدام على أي شخص دون سن 18 سنة في وقت ارتكاب الجريمة المزعومة.

وقال محام يعيش في قرية مطاي لمنظمة العفو الدولية إنه كان للمحكمة أثر مدمر على القرية، حيث أصبح لدى العديد من الأسر محكوم واحد على الأقل بالسجن أو بالإعدام في القضية. وقال البعض في القرية لممثل منظمة العفو الدولية إنهم فقدوا ثقتهم في نظام العدالة الجنائية في مصر تماماً.

وألغت محكمة النقض الإرادة والأحكام في 24 يناير/كانون الثاني 2015، وستضطلع هيئة جديدة من القضاة في محكمة جنایات المنيا بمهمة إعادة النظر في القضية. وما زال جميع المحكومين في القضية رهن الاحتجاز في انتظار إعادة المحاكمة.

الخلاصة

أصبح "جيل التظاهر" لسنة 2011 اليوم "جيل السجون" لسنة 2015

لقد أوضحت حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي بجلاء بأنه لا مكان للمزيد من الاحتجاج أو المعارضة السياسية. إذ أبلغ الرئيس وإدارته المصريين والعالم أن كل ما يلزم الآن هو "الاستقرار"، وليس حقوق الإنسان، طارحاً الأمرين وكأنهما على طرف نقيض، عوضاً عن أن يكوناً عاملين متكاملين تقتضي وجودهما أي دولة يحكمها القانون. كما عادت السلطات إلى سابق عهدها في استخدام الأساليب القمعية للدولة البوليسية، من حيث سحق الموقف السلمي المعارض في الشوارع، وتقييد عمل جماعات المعارضة، وحبس منتقديها ومعارضيها السياسيين.

والاليوم، يقبع العديد من بروزاً في انتفاضة 2011، التي أسقطت عهد حسني مبارك، وراء القصبان. ولكن يجب على حكومة عبد الفتاح السيسي أن تعرف أنها لن تستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. فكل ما تفعله الدولة البوليسية والأساليب القمعية هو تغذية أجواء السخط والشعور بالحرمان.

ويتعين على المجتمع الدولي أيضاً أن يتعلم من دروس انتفاضة 2011. وبعد مساندته حسني مبارك طوال القسطط الأكبر من أيام الانتفاضة الثمانية عشر، قفز قادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، عند سقوطه، إلى مطالبة السلطات بالتجاوب مع "الأمال غير المحدودة" لشباب مصر، وبفتح "الطريق نحو إصلاحات أسرع وأعمق، ونحو عملية انتقالية منظمة إلى الديمقراطية".³⁰

وخلال الفترة التي تلت، احتفى صناع السياسات وقادة العالم، على السواء، بالناشطين الشباب في مصر وعبر دول الإقليم، بينما قال الأمين العام للأمم المتحدة، بان غي- مون، إنه ينبغي على العالم أن "يصغي" لدعوات شباب الإقليم إلى الديمقراطية وتوفير فرص عمل أفضل.³¹ وأعلن مسؤولو الاتحاد الأوروبي عن "مقاربة جديدة" لشئون

³⁰ البيت الأبيض، ملاحظات للرئيس حول مصر، 11 فبراير/ شباط 2011: <http://1.usa.gov/1IliIVX>؛ والاتحاد الأوروبي، بيان مشترك لرئيس المجلس الأوروبي، هيرمان فان روبيو، ورئيس المفوضية الأوروبية، جوسيه مانويل باروسو، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، كاثرين أشتون، حول التطورات الأخيرة في مصر، 11 فبراير/ شباط 2011: <http://bit.ly/1Fnnikg>

³¹ الأمم المتحدة، الخطاب الافتتاحي للأمين العام للأمم المتحدة، بان غي- مون، أمام الندوة العالمية لرؤساء الجامعات في جامعة كولومبيا [وفق الصيغة المعذنة للإقراء]، 2 أبريل/ نيسان 2012: <http://bit.ly/1GRLMrj>؛ انظر أيضاً، على سبيل المثال: سفارة الولايات المتحدة، سفيرة الولايات المتحدة تحبي حراك شباب مصر، 14 مايو/ أيار 2011: <http://1.usa.gov/1BlighFY>؛ ومجلة تايم، "المتظاهر"، شخصية العام 2011، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2011: <http://ti.me/1Gtwurl>

إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على أساس "الالتزام المشترك بالقيم الكونية لحقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون".³²

ومع ذلك، فإن هذه الدول وهؤلاء القادة، قد نسوا الشباب الذين احتفوا بهم باعتبارهم قوى التغيير، على ما يبدو. وبينما اختارت بعض الحكومات أن تل JACK إلى التمثيلية الصامتة بشأن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، لم تنس أن تعرج أيضاً على الحديث عن الحاجة إلى "الاستقرار والأمن" في مصر، واستأنفت بهدوء عمليات نقل الأسلحة والمساعدات العسكرية إلى القوات المسلحة وقوات الأمن المصرية.

وكانت النتيجة إفلات السجل المروع لحقوق الإنسان في مصر من أي تفحص ذي مغزى على المستوى الدولي. وبينما أعربت بعض الدول علانية عن بواعث قلق بشأن حالات فردية، لم تقم بأي جهد فعلي لمحاسبة مصر في إطار هيئات دولية من قبيل "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة. ولم تقترح هذه الدول أية إجراءات لاستخدام آليات المجلس للتصدي لوفاة مئات المحتجين على أيدي قوات الأمن منذ يوليو/تموز 2013، أو لاعتقال الآلاف من منتقدي الحكومة والمناهضين السياسيين لها.

وعوضاً عن ذلك، رحبت الدول بعودة مصر إلى الحظيرة الدولية، لتعلن الحكومة المصرية كذلك نيتها في أن تترشح لإشغال أحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي. وشهدت مراجعة روتينية لسجل مصر في مضمون حقوق الإنسان أمام مجموعة عاملة لمجلس حقوق الإنسان موافقة من جانب السلطات، في مارس/آذار 2015، على إعادة النظر في القيود المفروضة على حريات التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. ومع ذلك، فمن دون ضغوط وتدابير إضافية من جانب المجلس، لن تكون لدى مصر أسباب تذكر لتنفيذ أية إصلاحات فعلية. فحكومة مصر تعرف أنها ليست بوارد أن تواجه أية عمليات تفحص وتدقيق جديدة من جانب "مجلس حقوق الإنسان" إلى حين انعقاد الدورة المقبلة للاستعراض الدوري الشامل في 2019.

وما دام المجتمع الدولي يفضل أن يظل صامتاً، لا يتوقع لأزمة حقوق الإنسان في مصر إلا أن تزداد تفاقماً. فمن دون عمل منسق تقوم به الدول في "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة، وداخل تحالف الاتحاد الأوروبي، ستظل السلطات المصرية ترتكب أعلى خيولها فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحكم القانون.

إنه من الأمور الحاسمة عدم العودة إلى الأخطاء التي ارتكبها الدول في زمن حسني مبارك، عندما تجاهلت الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان باسم الأمن – وإلى حد وضع الأدوات بيد هذه السلطات كي ترتكب بها هذه الانتهاكات، في بعض الحالات، والنظر إلى الجهة الأخرى مما يحدث لكي لا ترى. ويعتبر على المجتمع الدولي إدراك أنه من غير الممكن تحقيق الاستقرار والأمن الطويل الأجل في مصر بسحق أحلام وططلعات شباب البلد.

³² انظر الممثلة السامية للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، المفوضية الأوروبية، رد جديد على الجوار المتغير: مراجعة للسياسة الأوروبية بشأن الجوار، 25 مايو/أيار 2011، ص2: <http://bit.ly/1Ralthv>

توصيات

تحث منظمة العفو الدولية السلطات المصرية على ما يلي:

- الإفراج الفوري غير المشروط عن جميع الأفراد المعتقلين حسراً بسبب ممارساتهم السلمية حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها؛
- إسقاط التهم الملفقة، بما في ذلك التهم المتعلقة بالنظام العام، الرامية إلى معاقبة الأفراد على ممارساتهم السلمية حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها؛
- الإفراج عن المعتقلين الآخرين، أو توجيه تهمة جنائية معترف بها إليهم على وجه السرعة، ومحاكمتهم بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية، دون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام؛
- الكشف عن أماكن وجود جميع المعتقلين ممن يحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، والسماح لهم فوراً بالاتصال بعائلاتهم وبالمحامين والأطباء؛
- ضمان عدم إخضاع المعتقلين المضربين عن الطعام لتدابير عقابية وتقييم الرعاية الطبية الكافية؛
- إلغاء "قانون تنظيم المجتمعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية" (القانون رقم 107 لسنة 2013) وغيره من التشريعات التي تقيد تعسفاً الحق في حرية التجمع السلمي.

وتحث منظمة العفو الدولية شركاء مصر على ما يلي:

- وقف نقل الأسلحة والمعدات التي يمكن أن تستخدمها الشرطة أو القوات المسلحة في القمع الداخلي، ومن ذلك قمع التظاهرات باستخدام القوة غير الضرورية أو المفرطة. ويتعين أن يستمر هذا الحظر إلى حين إجراء تحقيق واف وسريع ومحايد في أعمال القتل غير المشروعة وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبها قوات الأمن على مدار عدة سنوات مضت، وتقديم أولئك المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar



منظمة العفو
الدولية